الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الامتيازات الجبائية في دعم الاستثمار السياحي
دراسة حالة وكالات الدعم لولاية ميلة

	اعداد الطلبة	المشرف
1	بوعبد الله مروة	د. علية عبد الباسط
2	بوزنير مروة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
علية عبد الباسط	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوعظم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكـــر وعـرفـــان

الحمد الله والشكر للمولى عز وجل شأنه مصدقا لقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم" الحمد الله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق ومنحنا إياه طيلة هذا المشوار لتكلل جهدنا بهذا العمل الذي نتمنى أن يكون سندا علميا ناجحا لكل من اطلع عليه.

وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه فدعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه".

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لأستاذنا المشرف "هولي رشيد" الذي لم يذخر أي جهد لمساعدتنا في إنجاز هذا العمل وعلى المجهودات التي بذلها معناه طيلة الموسم الدراسي من خلال متابعته للعمل بنصائحه وتوجيهاته القيمة لنا.

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

لكم جميعا كل الشكر .

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع

إلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة ... أمي العزيزة حفظها الله

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أزكى وأطهر فضيلة أبي العزيز

إلى إخوتي الأحباء حسام، يوسف، صفاء، لبنى، سمر، إلى كل فرد من عائلة بوعبدالله ومور اس

إلى أعز صديقاتي ورفيقات دربي وإلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة

مـــروة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:
الوالدين الكريمين وإخوتي
إلى كل الأصدقاء
إلى كل من كانوا سببا في نجاحي
إلى من سقط عن قلمي سهوا
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل
ولو بأبسط الأشياء

مروة

الملخص

تهدف الدراسة الى إبراز دور السياسة الجبائية في توجيه ودعم وترقية الاستثمار في القطاع السياحي والاهتمام به، مما جعل الدولة تسعى الى البحث عن آليات مناسبة لدعمه وتنميته، من بينها الامتيازات الجبائية التي أبرزت دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية. أين تم الإعتماد على المنهج الوصفي وذلك لوصف الإطار النظري للامتيازات الجبائية والاستثمار السياحي، بالإضافة للمنهج التحليلي الذي تم من خلاله تحليل العلاقة بين الامتيازات الجبائية والاستثمار السياحي وأثرها عليها.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الامتيازات الجبائية تؤدي الى استحداث طاقات إنتاجية جديدة في السوق الاقتصادي، الاستثمار السياحي إحدى الأليات الهامة والفعالة في السياحة والصناعة السياحية. حيث أظهرت العلاقة الطردية بين الاستثمار والجباية كلما زادت الامتيازات الجبائية حفزت على الاستثمار، وهذا ما ورد من خلال دراستنا للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فهي مثال حي لما حققته الامتيازات من زيادة في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الجبائية، السياسة الجبائية، الاستثمار، الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية

Summary

The study aims to highlight the role of tax policy in guiding, supporting and promoting investment in the tourism sector and prioritizing its development this has led the government to seek suitable mechanisms to support and develop it including tax incentives that have a significant role in funding investment projects. The study relied on a descriptive approach to describe the conceptual framework of tax incentive and tourism investment. Additionally, an analytical approach was employed to analyze the relationship between tax incentives and tourism investment and their impact on it.

The study reached several results; the most important of which is that the grain privileges lea to the creation of new energies in the economic market tourism investment is one of the important and effective mechanisms in tourism and the tourism. Were the direct relationship between investment and collection showed when aver the grain benefits stimulated investment, and this was mentioned thought our study of the National Fund for Unemployment Insurance and the National Agency for youth Employment, it is a vivid example of what privileges have achieved in terms of increasing economic development.

Key Words: Tax inventives, Tax Policy, Investment, Tourism investment, Economic development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكـر وعـرفـان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات:	
قائمة الجداول:	
قائمة الأشكال:	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للامتيازات الجبائية	2-22
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الامتيازات الجبائية	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية والامتيازات الجبائية	3
المطلب الثاني: خصائص الامتيازات الجبائية وأهدافها	5
المطلب الثالث: المفاهيم العامة الضريبة وخصائصها	7
المبحث الثاني: أشكال الامتيازات الجبائية، شروطها، العوامل المؤثرة عليها والهيئات المانحة لها	9
المطلب الاول: أشكال الامتيازات الجبائية	9
المطلب الثاني: شروط وعوامل المؤثرة في الامتيازات الجبائية	11
المطلب الثالث: الهيئات المانحة للامتيازات الجبائية وأنظمتها	13
المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي، والمشاريع ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني	17
المطلب الاول: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الضرائب	17
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة وفق نظام الامتيازات	18
المطلب الثالث: المشاريع ذات الاهمية بالنسبة الاقتصاد الوطني	20

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الاطار النظري للاستثمار السياحي	24-39
تمهيد	24
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والسياحة	25
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه	25
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصه	26
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي	28
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وخصائصه	28
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي وأهدافه	29
المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي وأهميته	31
المبحث الثالث: التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله وحوافزه	34
المطلب الأول: التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله	34
المطلب الثاني: حوافز الاستثمار السياحي	35
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي	36
خلاصة الفصل	38
الفصل الثالث: الامتيازات الجبائية للاستثمار السياحي لولاية ميلة	41-62
تمهيد	40
المبحث الأول: خطوات وإجراءات الاستفادة من الامتيازات الجبائية	41
المطلب الأول: خطوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية	41
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للاستثمار المحلي	45
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي	47
المبحث الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات المحلية والاستثمارات السياحية لولاية ميلة	50
المطلب الأول: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لولاية ميلة	50

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية ميلة	55
المطلب الثالث: تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار في إطار الجهازين (CNAC) و (ANGEM) لولاية ميلة	59
خلاصة الفصل	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع	68
الملاحق:	72

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع المشاريع حسب القيمة النقدية	52
2	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط	53
3	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط	54
4	علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)	55
5	علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) خلال الفترة (2015-2019)	59
6	علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة (ANGEM) خلال الفترة (2013-2016	60

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع المشاريع حسب القيمة النقدية	53
2	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط	54
3	توزيع المشاريع حسب الشراكة الأجنبية	55
4	تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لعدد المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)	56
5	تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)	57
6	تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)	58

المقدمة

المقدمة

تشكل السياسة الجبائية حاليا العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، حيث ترتبط بالاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، وذلك بطبيعة الخدمات المنتظرة من جانب الدولة وتساهم هذه الأخيرة في تفعيل الإطارات والقوانين الضريبية لتحقيق بعض الأهداف من خلال تبني مجموعة من الامتيازات التي تؤدي الى توجيه الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية فعلية، بالإضافة الى أنها تساعد على خلق توازن وتحقيق التنويع الاقتصادي.

حيث تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم وتحصيل الضرائب والرسوم قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي حسب التوجهات العامة للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وباعتبار ان الاستثمار في القطاع السياحي أحد الأطراف المعنية بالاستفادة من السياسات التحفيزية فإن الامتيازات الجبائية تأثر على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، بحيث يتأثر الاستثمار السياحي تجاه أي اقتطاع ضريبي يمس موجوداته إذ أن الضغط الضريبي والمالي الذي يتعرض له بعض الأحيان قد يؤدي الى اختلال في نشاطه حيث أن هذا الضغط قد يكون ايجابيا أحيانا وسلبيا أحيانا أخرى، لهذا نجد أن المشرع الجزائري منح امتيازات مختلفة للاستثمار السياحي بغية تنميته والنهوض به ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة لترقية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الامتيازات الجبائية في دعم الاستثمارات السياحية؟

ولنتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع، اعتمدنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الامتيازات الجبائية وماهي الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي؟
- ماهي أهم العوامل المؤثرة وشروط الامتيازات الجبائية؟
- ما المقصود بالاستثمار والسياحة وما أهم خصائصهم؟
- ماذا نقصد بالاستثمار السياحي وماهي خصائصه؟
- كيف يتم التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله؟

الفرضيات:

وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة الفرعية والرئيسية التي سبق طرحها، ارتئينا عرض فرضيات تكون انطلاقة لبحتنا وتتمثل في:

- الامتيازات الجبائية تساهم في زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة؛
- الاستثمار السياحي أحد القطاعات الهامة لتمويل الخزينة العمومية؛
- تقدم الجزائر من خلال وكالاتها **ANSEJ**،**CNAC** ،**ANDI** مجموعة من الحوافز والامتيازات الجبائية للمستثمرين هادفة بذلك ترقية الاستثمار.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في:

- الاهتمام المتزايد بموضوع مساهمة المنتوج السياحي في دعم وتمويل خزينة الدولة؛
- في إطار قانون الاستثمار تم منح تحفيزات جبائية هامة للمؤسسة بغرض تحفيزها على الاستثمار ولذلك يتوجب علينا معرفة وتقييم النتائج؛
- الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني وتوفير مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة الأمر الذي يستدعي بنا البحث عن جملة من التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع هذا الشكل من الاستثمار.

أهداف الموضوع:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- تسليط الضوء على الاستثمار السياحي كأحد أشكال الاستثمار ودوره في التنمية؛
- تبيان أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة الاستثمار السياحي؛
- توضيح العلاقة بين الضريبة والاستثمار؛
- التعرف على الامتيازات الجبائية التي تتضمنها قوانين الاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع:

كان وراء اختيار موضوع البحث أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وهي كالتالي:

- الأسباب الذاتية:

✓ الرغبة الشخصية في الموضوع؛

✓ محاولة تعميق معرفتنا في الميدان الجبائي، وبحكم دراستنا مقياس الجباية في السنوات الماضية؛

- ✓ الرغبة في الاطلاع على كيفية مساهمة الامتيازات الجبائية في ترقية الاستثمار السياحي.
- الأسباب الموضوعية:
- ✓ أهمية الامتيازات الجبائية في زيادة الاستثمار المحلي عامة والقطاع السياحي خاصة؛
- ✓ دور الامتيازات الجبائية ومساهمتها في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يبرز في الجانب النظري للدراسة من خلال التعاريف المقدمة للاستثمار والامتيازات الجبائية.

أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي في عرض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

صعوبات الموضوع:

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجازنا لهذا الموضوع سوآءا ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي، ويمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الامتيازات الجبائية وندرتها باللغة العربية في مكتبة الجامعة، الأمر الذي كلفنا وقتا في الحصول على المعلومات النظرية؛
- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية لعدم وجود استثمارات سياحية في الولاية ورفض التوجيه من طرف مؤسساتها.

الدراسات السابقة:

دراستنا لموضوع دور الامتيازات الجبائية في دعم الاستثمار السياحي، تعتبر تكملة لدراسات السابقة ذات صلة بما تمحورت حوله دراستنا، نذكر من بينها:

- دراسة يحيى لخضر، لسنة 2006-2007 بحث عبارة عن رسالة ماجيستر مقدمة لكلية الاقتصاد والتسيير، جامعة لمسيلة، الجزائر، تحت عنوان: دور الامتيازات الضريبية في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث هدفت إلى ضرورة الوضعية التنافسية للمؤسسة من أجل بقائها في السوق.

ومحاولة دراسة انعكاس الامتيازات الضريبية في الواقع العلمي على الوضعية التنافسية للمؤسسة؛

وكذا الظرف التي تمر به المؤسسة الجزائرية في ظل البيئة المتحركة والسريعة.

- دراسة شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، لسنة 2016 بحث عبارة عن مجلة (مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات)، جامعة الوادي، بعنوان: الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني

والمؤسساتي، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير القطاع السياحي لجذب أكبر عدد من السياح لرفع قيمة إرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني؛

- دراسة يونسي محمد، لسنة 2015-2016 بحث عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، تحت عنوان: سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى الاستثمار في القطاع السياحي من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المحلين من خلال الاهتمام بالاستثمارات السياحية و محاولة فك الحصار عنها بنزع كل الصعوبات التي من شأنها أن تؤثر سلبا عليها.

تقسيم الدراسة:

تبعا للأهداف المرجوة من البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول كل منها جانب من جوانب الموضوع وذلك بتخصيص فصلين لدراسة الجانب النظري وفصل واحد للجانب التطبيقي وتسبق هذه الفصول مقدمة وتعقبهم خاتمة. والذي قسم إلى ثلاث فصول، تناولنا فيهم ما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للامتيازات الجبائية والذي قمنا بتقسيمة إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الامتيازات الجبائية والسياسات الجبائية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أشكال الامتيازات الجبائية، شروطها، العوامل المؤثرة عليها والهيئات المانحة لها، و أما المبحث الثالث فقد تناولنا أيضا الامتيازات الجبائية للاستثمار السياحي و أما الفصل الثاني كان تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار السياحي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، حيث جاء في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار و السياحة أما المبحث الثاني فقط تطرقنا إلى ماهية الاستثمار السياحي و أما الفصل الثالث فكان التخطيط للاستثمار السياحي و طرق تمويله و حوافزه، و أما الفصل الثالث و الذي جاء تحت عنوان الامتيازات الجبائية للاستثمار السياحي لولاية ميلة حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول جاء تحت عنوان خطوات و إجراءات الإستفادة من الامتيازات الجبائية أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الإمتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات المحلية و السياحية خلال الفترة 2011 إلى 2020.

الفصل الأول

الإطار النظري للامتيازات الجبائية

تمهيد

تعد الامتيازات الجبائية من أهم الأدوات السياسة الجبائية للدولة، تسعى من خلالها إلى توسيع الرقعة الاستثمارية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم مختلف الإعفاءات والتسهيلات الجبائية للمكلفين بالضريبة من أجل حثهم على القيام بالعملية الاستثمارية.

فامتيازات الضريبية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم وتحصيل الضرائب والرسوم قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحسب التوجهات الوضع الاقتصادي الوطن من جهة أخرى لذا فإن الامتيازات الجبائية أداة تقوم الدولة من خلالها بفرض ضرائب هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع السياسات التحفيزية لإحداث بع التغيرات المقصودة والغير مقصودة.

ومنه سنتطرق في هدا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة الجبائية والامتيازات الجبائية.

المبحث الثاني: أشكال الامتيازات الجبائية، شروطها، العوامل المؤثرة عليها والهيئات المانحة لها.

المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي.

المبحث الأول: ماهية الامتيازات الجبائية

تمثل السياسة الجبائية الشق الثاني من السياسة المالية، حيث تلجأ الدولة إلى الضريبة كأداة تحريض وتحفيز قصد التأثير على المتعاملين الاقتصاديين والمهنيين لتحريك عجلة التنمية والاستثمار وخلق الثروة والخدمة وسياسة التشغيل وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

حيث سنتطرق في هذه النقطة إلى تعريف السياسة الجبائية والامتيازات الجبائية أولا ثم التطرق لأهم خصائصهما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية والامتيازات الجبائية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسية الجبائية وتعريف الامتيازات الجبائية.

أولا: تعريف السياسة الجبائية.

تعرف السياسة الجبائية "بأنها مجموع البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية فهي تحفيز كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل هادف ومنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية"[1]

السياسة الجبائية للدولة هي: مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.[2]

وتعرف أيضا السياسة الجبائية على أنها "مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفدها، مستخدمة كافة الادوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع، فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية، ومن هذه التعريفات يتضح أن السياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي:[3]

- تعد السياسة الجبائية تسمي متكاملة مع البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- ترتكز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق مع البرامج الموضوعية، ومنها الاعفاءات والتخفيضات؛

[1] بابا عبد القادر، اجري خيرة، الامتيازات الحبائية ودورها في جدب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، العدد02، سبتمبر 2014، جامعة مستغانمي ص13، 14.

[2] العباس بهناس، السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالجلفة، المجلد1، العدد1، ص263.

[3] بابا عبد القادر، اجري خيرة، المرجع سابق، ص13، 14.

- تعد جزء من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها؛
- تهدف السياسية الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعنية التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معنية، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معنية .

ثانيا: تعريف الامتيازات الجبائية.

عرفت الامتيازات الجبائية على أنها:

"مختلف التسعيرات الضريبية التي يمنحها المشرع الجبائي للأنشطة المختلفة بهدف تحقيق أهداف معينة".[1]

كما عرفت أيضا بـ:

"هو إجراء خاص وغير إجباري السياسة الاقتصادية، فالأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجع اهتماماتهم الى الاستثمار في الميادين أو المناطق لم يفكروا في إقامة استثمارات فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتيازات معينة".[2]

يطلق على الامتيازات الجبائية بمصطلح اقتصادي آخر هو " التحريض الضريبي "والذي يميز امتياز من نوع خاص، حيث يعرف بأنه:

"تخفيض في معدل الضريبة، الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الاعوان الاقتصاديين قصد استقطاب رؤوس أموال غير مستغلة أو مستغلة في مجالات أقل إنتاجا".[3]

ومنها نستنتج أن الامتيازات الجبائية هي عبارة عن تخفيضات ضريبية أو حوافز جبائية تمنحها الدولة للمكلفين الاقتصاديين لتحفيزهم على الاستثمار وكذا بالمقابل تكوير في المجال الاقتصادي للدولة.

[1] سماعين عيسى، كريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لفالي بالشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، لمجلد08، العدد3، سنة 2019، ص130.

[2] يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر، ص5.

[3] زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي الجزائري، المجلة العلمية للجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جامعة العربي بالمهيدي، ام البواقي2018، ص5.

المطلب الثاني: خصائص الامتيازات الجبائية وأهدافها.

من خلال المفاهيم السابقة نلاحظ، أن الامتيازات الجبائية تتميز بمجموعة من الخصائص والأهداف نذكرها كالتالي:

أولا: خصائص الامتيازات الجبائية:

والتي تتمثل في:[1]

- إجراء اختياري: إن سياسة التحريض الضريبي ترتكز على منح الضريبة للمكلفين بها مقابلة امتثالهم للشروط والمقاييس المحددة وهو الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه من برامج الامتياز وسياسة التحفيز؛
- إجراء هادف: تلجأ الدولة إلى منح الامتيازات الجبائية للأعوان الاقتصاديين في إطار سياسة التحريض الضريبي قصد بلوغ جملة من الأهداف، فإن التضحية الضريبية التي تكون لها انعكاسات مستقبلية نرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إجراء له مقياس: باعتبار أن الامتيازات الجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، ومكان إقامته والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، حيث يعتبر هذا شرط ضروري الاستفادة من المزايا.[2]
- وجود الثنائية فائدة–مقابل: إن الاعوان الاقتصاديين يستفيدون من الحوافز الجبائية، ولكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنى أي نحو مشاريع اقتصادية تتماشى مع لأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة في سبيل الحصول على نتائج المدى القريب والبعيد؛
- إحداث سلوك معين: تريد الدولة من إجراء التحفيز لإحداث سلوك معين وتصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان الاقتصاديين وكذلك تسعى لتحريضهم على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم؛
- الوسيلة: هي التي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.

ثانيا: أهداف الامتيازات الجبائية

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2011، ص118.

[2] **زهية لموشي، مرجع سابق، ص6**

الامتيازات الجبائية أهداف متعددة تصب كلها في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني ويمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- الاستقرار في النشاط الإنتاجي من خلال دعم المشروعات الإنتاجية التي تمثل إضافة حقيقية الاقتصاد القومي ومساعدتها على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى المساعدة على تحديث الخطوط الإنتاجية بإدخال تكنلوجيا متقدمة إنتاج وإنتاجية؛
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات المنتجة للثروة عن طريق جعل عائد الاستثمار أكبر من عائد الادخار؛
- زيادة كفاءة الاقتصاد لما يفضي إلى زيادة الدخل القومي؛
- تحسين ربحية أصحاب المشاريع حيث تعمل الامتيازات على تحقيق أكبر عائد مالي للمؤسسة لما يفضي إلى تعظيم الأرباح؛
- جعل المنتوج الوطني أكثر تنافسية في الاسواق الخارجية من خلال تنشيط الصادرات وذلك بإعفائها من كافة الضرائب والرسوم المفروض عليها؛
- توفير فرص عمل حقيقية للسكان القادرين عليه من خلال التوسع في المشاريع أو إقامة مشاريع جديدة تحتاج الى ايدي عاملة بمختلف الاختصاصات؛
- المساعدة على تحديث بعض أو كل الخطوط الانتاجية العامة لإدخال تكنلوجيا متقدمة انتاجا وانتاجية وبذلك يتم طرح منتجات راقية المواصفات بكميات اقتصادية وهذا لا يتم الا بتشجيع المنتجين على تحديث خطوطهم الانتاجية وذلك بإعفائهم أو تخفيض معدل الضريبة على المكائن أو المعدات المستوردة لهذا الغرض من الخارج؛
- زيادة الانشطة المنتجة، حيث تعمل الاعفاءات وهي جزء من الامتيازات على تشجيع أصحاب المهن والمشاريع لدفع الضرائب والمستحقات المستحقة عليهم وبالتالي زيادة الانشطة ومساحة الانشطة التي يعملون فيها.

[1] كريم حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، مجلد194، العدد12، العراق2014، ص131.

المطلب الثالث: المفاهيم العامة الضريبة وخصائصها

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسية الذي نعتمد عليه الدولة في تسديد نفقاتها وذلك نظرا لأهميتها في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، ومنه سنتطرق إلى تعريف وخصائص الضريبة.

أولا: تعريف الضريبة

ونستعرض إلى عدة تعاريف منها:[1]

"فريضة الزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام لتحقيق أهداف المجتمع".

وتعرف أيضا: "هي فريضة مالية يدفعها الفرد إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلبية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".[2]

ثانيا: خصائص الضريبة.

تتميز الضريبة بعدة خصائص وهي:[3]

- الضريبة ذات شكل نقدي: يتعلق الأمر بالاقتطاع النقدي، وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع، يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛

ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض في صورة عينية، نظرا لأن الظروف الاقتصادية آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بشكل عيني؛

- الطابع الاجباري والنهائي للضريبة: إن الضريبة تدفع مقابل منفعة خاص كما أن تحديد مقدارها لا يتم على أساس حجم استفادة الشخص بخدمات عامة، بل يتم وفق المقدرة التكليفية للفرد؛

الدولة هي التي تحدد المقدرة بناء على معطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك لابد من مراعاة الظروف الشخصية لكل مكلف وقبل فرض الضريبة؛

- تغطية الأعباء العامة: تضمنت النظرية الكلاسيكية أن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الرئيسي للضريبة وإن هذه الاخيرة لا يمكن أن تكون لها أي تأثير في الشؤون الاقتصادية، ويعتبر هذا المفهوم هو الذي يحصر دور الضريبة في تمويل صناديق الخزينة العمومية ويمنحها وظيفة مالية بحثه؛
- تفرض الضريبة على أي شخص يحقق ربحا او دخل: كل فرض لديه دخل كراتب وهو ملزم بدفع الضريبة، كذلك كل من يمارس نشاط اقتصادي على أرض الوطن ملزم بدفع جزء من الأرباح المحققة للدولة في شكل ضريبة؛

---

[1] كريم حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في القطاع الصناعي الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد194، العدد12، العراق2014، ص131.

[2] خليل عواد ابو حشيش، المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع ،2010، ص17

[3] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة،2003، ص14.

- دفع ضريبة لا يستلزم وجود نظير مباشر من قبل الدولة: الضريبة تدفع دون مقابل حيث تدفع الضريبة من المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده على مقابل أدائه للضريبة، وانما مساهمة منه كعضو في المجتمع من خلال تحمله الأعباء والتكاليف العامة وفقا لمقدرته التكليفية.

المبحث الثاني: أشكال الامتيازات الجبائية، شروطها، العوامل المؤثرة عليها والهيئات المانحة لها.

تتعدد الأنماط والأشكال التي تتخذها الامتيازات الجبائية لذا اتخذت عدة شروط وعوامل لإثبات فعاليتها والنهوض بالسياسة التنموية وموضوعية تشجيع الاستثمار فنجد أنظمة جبائية تحاول أن تكون أكثر مرونة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مبحثنا هذا. في معرفة أشكال الامتيازات الجبائية والعوامل المؤثرة والشروط، كما سنتعرف على الهيئات المانحة للامتيازات الجبائية.

المطلب الاول: أشكال الامتيازات الجبائية.

يشكل الامتياز الجبائي بأشكاله العنصر الحيوي والتحفيزي الذي يهدف إلى تشجيع الإدخار أو الاستثمار على النحو الذي يؤدي إلى نمو الانتاجية الوطنية من ناحية وزيادة القدرة التكليفية الاقتصاد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وتتمثل أشكال الامتيازات الجبائية في:

أولا: الاعفاءات الضريبية

تعد الاعفاءات استثناء من النظام الضريبي العام بحيث تعمل على تخفيض الأعباء الجبائية عن المشروعات من اجل تحفيزها في إطار القطاعات الاقتصادية.

حيث نقصد بالإعفاء الضريبي" هوا عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة".

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه" عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما شكل مؤقت أو بشكل دائم، ضمن القانون. وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

من خلال التعريفين نلاحظ أن الإعفاء الضريبي يأخذ شكلين:[1]

- إعفاء دائم: هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة؛

[1] عزيزي أسماء، دور الامتيازات الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة مقدمة ل نيل شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2011-2014، ص30.

- إعفاء موقت: هو عدم دفع المكلف لضريبة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى أخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي عليها حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها.

الملاحظ أن جميع الدولة تلجأ إلى سياسة الإعفاء الضريبي، لذا يجب عند إتباع هذه السياسة أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية:

- ✓ أن منح الإعفاء الضريبي قد يتم بصورة جزئية، حيث أن الأنظمة الضريبية في بعض الدول تسمح بالإعفاء من ضرائب معينة تتصل مباشرة بنفقات الإنتاج، وذلك للحد من التضخم وتخفيض التكاليف الإنتاج، ومن ثمة زيادة قدرات المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- ✓ قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز أكثر ملائمة وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل/ رأس المال مرتفعا نسبيا، أي المشروعات كثيفة العمل نسبيا؛
- ✓ أن استخدام الإعفاء كحافز جبائي يكون له أثر تميزي في صالح المشروعات الجديدة، وفي غير صالح المشروعات القائمة، مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى تصفية أعمالها، وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد، مما يؤثر سلبا على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

ثانيا: التخفيضات الجبائية

ويقصد بها اخضاع المكلفين على معدلات اقتطاع اقل من المعدلات السائدة او تقليص للوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قوانين حيث تصنف التخفيضات الجبائية إلى:[1]

- التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء: وهي عبارة عن اجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض اجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم اجراءها على المادة الخاضعة للضريبة ويمكن ان تستند هذه الخصومات على نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع الضريبي؛
- تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدل: ويعني ذلك اخضاع المكلف بالضريبة الى معدلات الضريبة اقل من المعدلات الهادية المستخدمة في النظام الجبائي، كمعدل المفروض على الارباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات؛
- تأجيل الضريبة: هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة بفترة زمنية معينة بالضريبة وإنما ستدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وإنما تأجيل تحصيل الضريبة

[1] زهية لموشي، مرجع سابق، ص8.

فترة من شأنه دعم عائدات والتي يمكن ان ينتج عنها أرباح، وهذا الامتياز يمنح من اجل تفادي بعض الظواهر مثل التهرب الضريبي كذلك تهدف من خلالها إلى تشجيع بعض القطاعات ومنح فرصة المشروعات التي تتلقى اعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة؛

- القرض الضريبي: يمثل القرض الضريبي حق قابل لتسجيل على ضريبة أخرى فهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة ويتمثل تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع لهذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على تخفيض قيمة الضريبة المستحقة بحيث لا يمس المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع الضريبي[1]؛
- المعدلات التمييزية: حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حيث يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الانشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية؛
- نظام الاهتمام: يعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشرة على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على نمط إهتلاك المرخص باستخدامه (اهتلاك متناقص، اهتلاك ثابت، اهتلاك متزايد) وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، كلما أعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة، اذ بفضله نتمكن المؤسسة من دفع ضرائب اقل، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

المطلب الثاني: شروط وعوامل المؤثرة في الامتيازات الجبائية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى شروط وعوامل المؤثرة في الامتيازات الجبائية.

أولا: شروط الامتيازات الجبائية.

إن نجاح سياسة الامتياز الجبائي مرهونة بعدة شروط نذكر منها:[2]

- يجب أن تقتصر سياسة الامتياز الجبائي على اوجه النشاط المفيدة المهمة والاساسية للمجتمع ولتقدمة الاقتصادي؛
- يجب أن تتناسب أهمية الاعفاءات والتخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط؛

[1] زهية لموشي، مرجع سابق، ص8-10.

[2] اسحاق خديجة دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد،2011-2012، ص45، 46.

- يجب أن يكون النظام الجبائي على قدر الأهمية يشعر معه الممول معه بأي تغيير في عبئ الضرائب؛
- يجب أن يكون حجم الامتياز الجبائي هاما بحيث يؤثر على المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار؛
- يجب أن تتوافق سياسة الامتياز الجبائي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها وتحقيق فائض في المستقبل؛
- اعتبار الضريبة جزء من المناخ الاستثماري العام، تتداخل عناصره وتتشابك الى حد كبير، حيث أن توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق الاهداف المرجوة من هذه السياسة؛
- تبسيط اجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، واعلام المؤسسات بأشكال الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم؛
- تأهيل الادارة بحيث يجب أن تكون كفاءة ونزيهة كما يجب أن تمتلك عناصر قادرة مؤهلة تقوم بواجبها على خير أداء، وتجنبها التكاليف الزائدة وضياع الوقت؛
- تقييم مردودية سياسة الامتيازات الجبائية وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة قيمة الاستثمارات الجديدة، حجم اليد العاملة المستعملة، حجم رأس المال للمستثمر.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الامتيازات الجبائية.

يرتبط نجاح وتفعيل نظام الامتيازات الجبائية في اي قطاع على عدة عوامل منها:[1]

- عوامل ذات طالع الجبائي: تمثل تلك العوامل التي تؤثر على الامتيازات بشكل مباشر حيث ترتبط بالتقنيات المستعملة ويمكن تحديدها في عدة نقاط:

✓ طبيعة الضريبة محل الامتياز: من خلال الدراسة الحديثة للوعاء الضريبي بعد تمييزها ان كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة؛

✓ شكل الامتياز: والذي يتحدد حسب اختلاف الاهداف منها الاعفاءات والتخفيضات؛

✓ زمن وضع الامتياز: اي تحديد الوقت المناسب لها وعادة تكون قبل أو عند بداية النشاط المؤسسة لأنها تكون قد انفقت اموال ضخمة أو هي بصدد انفاقها على المشاريع؛

✓ مجال تطبيق الامتياز: ويعني تحديد الاكار العملي حيث توضع بعض المعايير والشروط المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعتها.

[1] محمد طاقة، اقتصاديات المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الاردن 2010، ص115.

- العوامل ذات الطابع الغير جبائي: ويتجسد ذلك في ترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة وقد حدد البروفسور Bernard venary هذا المحيط في اربعة عناصر اساسية هي:

✓ العنصر الإداري: حيث تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها واتباع الاجراءات الادارية المعينة تتميز بالكفاءة اللازمة قصد تحديد المشروعات التي نستفيد من هذه الامتيازات ومتابعة تنفيذها؛

✓ العنصر التقني: تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح اي مشروع استثماري بحيث تساهم بقسط كبير في ان شاء بيئة ملائمة للاستثمار ومن تم المساهمة في انجاح سياسة الامتياز الجبائي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة لما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتموين يكون لها الحظ الكبير في جدب للمستثمرين الخواص، اما في حالة العكس تكون فرص نجاح سياسة الامتياز الجبائي ضعيفة، لذا قبل وضع اي إجراء تحفيزي يحب توفير الهياكل القاعدية الضرورية الاستثمار؛

✓ العنصر السياسية: يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم الانشغالات للمستثمر الذي يعمل على الاستقرار السياسي وتشجيع الاستثمار ومن تم انجاع سياسة الامتيازات الجبائية، اما في حالة غيابه فإن نسبة المخاطرة ستزيد من حيث الخسارة للمشروع ومن ثم عدم فعالية الامتياز الجبائي؛

✓ العنصر الاقتصادي: ونقصد به الوضعية الاقتصادية السائدة في البلاد الذي يسعى الى ترقية الاستثمار من خلال سياسة الامتياز الجبائي، وفي هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، ويتجسد ذلك بتوفير اسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة، وجود مصادر كافية التموين بالمواد الاولية، وتوفير اليد العاملة المؤهلة بالإضافة الى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية من الخارج وكذا استقرار العملة، وجود سياسة مرنة للأسعار والتموين.[1]

المطلب الثالث: الهيئات المانحة للامتيازات الجبائية وأنظمتها

سنتطرق في هذا المبحث لمعرفة نوعين من الهيئات المانحة للامتيازات الجبائية وماهي أنظمتها.

أولا: الهيئات المانحة للامتيازات الجبائية

تتمثل الهيئات المكلفة بمنح الامتيازات الجبائية في:[2]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

[1] يحي لخضر، مرجع سابق، ص36,37.

[2] بلواضح الجيلاني، الامتيازات الجبائية كألية لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، 2019العدد 2571_9750، ص6.

بمقتضى الامر الرئاسي رقم 03-01الموافق ل 20 اوت 2001 تم انشاء الاستثمارات ABSI، وهي مؤسسة عمومية ذات طالع اداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب. وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تتولى المهام التالية:

- ضمان ترقية الاستمارات وتكورها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية المؤسسات وتحسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في الإطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

المجلس الوطني الاستثمار CNI

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم هذا بالمهام التالية:[1]

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار واولوياتها؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة للتطورات الملحوظة؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يفصل في ضوء اهداف تهيئة الاقليم فيما يخص التي يمكن ان تستفيد من النظام الاستثنائي؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب دعم الاستثمار؛
- بحث وتشجيع على استحداث مؤسسات وادوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها؛
- يعالج كل مسألة أخرى ترتبط بتنفيذ هذا الامر.

ثانيا: أنظمة منح الامتيازات الضريبية والضمانات الممنوحة.

منح المشرع من خلال الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار عدة مزايا جبائية، شبه جبائية وكذا ضمانات هامة في إطار السياسة المتخذة لتشجيع وتطوير الاستثمار إذا يمكن ان تستفيد الاستثمارات من المزايا التي يمنحها هذا الامر المحدد ضمن نظامين حسب موقع واهمية الاستثمار وهما:[2]

- النظام العام.
- النظام الاستثنائي.

[1] بلواضح الجيلاني، مرجع سابق، ص7.

[2] بالواضح الجيلاني مرجع سابق، ص 8

- الشباك اللامركزي الوحيد.
- الضمانات الممنوحة للمستثمرين.
- النظام العام: زيادة على الحوافز الضريبية والجمركية والشبه الضريبية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن تنفيذ الاستثمارات بعنوان انجازها، ومن مزاياه:

✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فينا يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ العفاء من دفع الرسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها ان تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي الى تنمية مستدامة.
- الشباك اللامركزي الوحيد: توضع الهياكل المحلية الوكالة، المنظمة في شكل شباك الوحيد اللامركزي تحت سلطة مدير يصنف ويدفع راتبه استنادا الى وظيفة نائب مدير في المديرية العامة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يساعد مدير الشباك الوحيد اللامركزي رؤساء مشاريع مكلفون بالدراسات يصنفون وتدفع رواتبهم استنادا الى النص المتضمنة تصنيف المناصب العليا في الوكالة.[1]

يضم الشباك الوحيد اللامركزي المنصب على مستوى مقر الولاية المراكز الاربعة التالية:

✓ مركز تسيير المزايا؛

✓ مركز استيفاء الإجراءات؛

✓ مركز الدعم لإنشاء المؤسسات؛

✓ مركز الترقية الإقليمية.

[1] المادة 21،23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، سنة2017، ص4.

- الضمانات الممنوحة للمستثمرين: زيادة على الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية السابق ذكرها، منح المشرع المستثمرين المحددين قانونا ضمانات متعددة تتمثل في:[1]

✓ يعامل الاشخاص الطبيعيون والمعنويين الاجانب مثل ما يعامل به الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات صلة بالاستثمار؛

✓ يعامل جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب بنفس المعاملة مع مراعاة احكام الاتفاقيات التي ابرمتها الدولة الجزائرية مع دولتهم الاصلية؛

✓ لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار الامر 01-03 الا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

✓ لا يمكن ان تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب على المصادرة على تعويض عادل ومنصف؛

✓ يخضع كل خلاف بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب اجراء اتخذته الدولة ضده للجهات القضائية المختصة، الا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية متعددة الاطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو لندن يسمح للطرفين بالتوصل الى اتفاق بناءً على تحكيم خاص.

[1] بالواضح الجيلاني، مرجع سابق، ص 9.

المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي، والمشاريع ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني

من أجل تشجيع وتوجيه الاستثمارات وزيادة رؤوس الاموال وجلب المستثمرين تعمل الدول على اتخاذ سياسات معنية لبلوغ هدفها ومن بين هذه السياسات نجد سياسة الامتيازات الجبائية حيث تعتبر مصطلحا نسبيا في الاقتصاد وغير محددة كونها تستعمل للتعبير عن الوسائل والاساليب الاغرائية التي نستعملها الدول لدفع الأعوان الاقتصاديين في قطاع معين في نطاق التنمية الاقتصادية.

وسنتناول، الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الضرائب، والامتيازات الممنوحة في إطار النظم الجبائية النظام العام والنظام الاستثنائي.

المطلب الاول: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الضرائب.

لقد منح المشرع عدة امتيازات جبائية في ظل النظام العام والنظام الاستثنائي ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار السياحي:

أولا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات.

تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين وأجانب باستثناء الوكالات السياحية والإسفار وكذا إعمالها المحققة بالعملة الصعبة.[1]

تستفيد من اعفاء لمدة 3سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والاسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم اعمالها المحققة بالعملة الصعبة. [2]

- الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي: تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المرهون للاستفادة من اعانة الصندوق الوطني بدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني بدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتامين من البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة 3سنوات ابتداءً من تاريخ بداية الشروع في الاستغلال؛

تحدد مدة الاعفاء بين سنوات (06) ابتداءً من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تقام في مناطق يجي ترقيتها، تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.[3]

ثانيا: الامتيازات الممنوحة في مجال الرسوم على رقم الإعمال

[1] المادة138، البند3، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب قانون الضرائب والرسوم الغير مباشرة ،2021.

[2] المادة 138، البند4، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب قانون الضرائب والرسوم الغير مباشرة ،2021.

[3] المادة 13، قانون الضرائب والرسوم الغير مباشرة ،2021.

- ✓ لا تدخل ضمن رقم الاعمال المعتمد كقاعدة احساب الرسم على النشاط المهني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والاطعام المصنف والاسفار؛
- ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية.[1]

- الامتيازات الممنوحة في مجال حقوق التسجيل:

- ✓ اعفاء العقود التي تتضمن تكوين وزيادة رأس المال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي؛[2]
- ✓ الاعفاء من الرسم على نقل الملكية الذي يقدر ب 5%لكل المقتنيات العقارية التي تتم من طرف المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة للمنشأة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول في المجال السياحي.[3]

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة وفق نظام الامتيازات.

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الاليات من اجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة تمثلت في انشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وامتيازات جبائية وفق نظم جبائية في كل مرحلة من مراحل الاستثمار.

أولا: النظام العام

- مرحلة الانجاز: حيث منح عدة امتيازات جبائية أثناء مرحلة انجاز للمشروع من طرف الهيئات الداعمة للاستثمار منها:[4]

- ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني اي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم؛
- ✓ الاعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق امتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

[1] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص134.

[2] الموقع الالكتروني:.www.mfdgi.gov.dz

[3] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص134.

[4] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص135.

- ✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير مستثنيات والمستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز للمشروع؛
- ✓ تخضع وبصفة انتقالية من سنة 2019 (31 ديسمبر) للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة (9%) الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والاطعام السياحي المصنف والاسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي.

- مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات إمام ادارة الضرائب وكذا الوكالات الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الاخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلاله الامتيازات الجبائية التالية:[1]

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBSلمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ولمدة 05سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة اكتر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط؛
- ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني TAPلمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ولمدة 05سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط؛
- ✓ الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة فإطار الاستثمار المعني بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

ثانيا: النظام الاستثنائي

وتتمثل اساسا في: في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وهي المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من طرف الدولة على اعتبارات عدة كالموقع الجغرافي الذي يؤدي الى عزل المنطقة ونفور المستثمرين بسبب العوائق التي تسودها ولهذه الاسباب منح الامر 03/01 امتيازات اضافية خاصة بهذه المناطق قصد جلب المستثمرين مأمن شأنه ان يحقق توازنا جهويا ويقلل من عزلتها، وحسب الامر 03/01 المتعلق بالاستثمار فإنه تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا التالية:[2]

- ✓ الاعفاء من الحقوق نقل الملكية بعوض فينا يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2بالالف فيما يخص العقود التأسيسية الشركات والزيادات في رأس المال؛

[1] الموقع الالكتروني. www.mfdgi.gov.dz

[2] سماعين عيسى، مرجع سابق، ص136.

- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقسيمها من الوكالة فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشأة الاساسية الضرورية لإنجاز المشروع؛
- ✓ اعفاء من القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- ✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات غير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية والغير مبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشروع، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز كما تستفيد من هذه الاحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات؛
- ✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المعني؛
- ✓ الاعفاء ب 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسوم العقارية على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- ✓ منح مزايا اضافية لتحسين وتسهيل الاستثمار مثل تأجيل الحجز واجال الاستهلاك.

المطلب الثالث: المشاريع ذات الاهمية بالنسبة الاقتصاد الوطني.

ونقصد بها الاستثمارات ذات الاهمية المعتبرة بالنسبة الاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنلوجيا خاصة من شأنها ان تحافظ على البيئة تحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي الى تنمية مستدامة.

أولا: المزايا الممنوحة

من أهم المزايا في هذا الإطار نجد:[1]

- ✓ مرحلة الانجاز لمدة 05 سنوات:

[1] يحي الطاهر، محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، –دراسات اقتصادية–، المجلد 02، العدد19، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص144,145.

- ✓ الاعفاء من الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الاخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناء سواء عن طريق الاسترداد أو السوق المحلية السبع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة لإنتاج وكذا الاشهار القانوني الذي يجب ان يطبق عليها؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية الشركات والزيادات في رأس المال؛
- ✓ الاعفاء من الرسم العقاري الملكيات العقارية المخصصة الإنتاج.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

لمدة اقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر حيث نجد:[1]

- ✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المعني؛
- ✓ الاعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة.

[1] يحيى الطاهر، مرجع سابق، ص146.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ثم التطرق الى مفهوم السياسة الجبائية باعتبارها مجموعة من التدابير تخططها وتنفذها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة لتفادي كل ما يحد من فاعليتها.

كما تم التطرق الى الهيئات المانحة الامتيازات الجبائية، والامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي التي تهدف إلى تحقيق أهداف منها تشجيع الاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها، ولكي تحقق الامتيازات الجبائية الهدف المنشود عليها الالتزام ببعض الشروط واختيار شكل الامتياز الانسب للاستثمار.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمار السياحي

تمهيد

إن الاستثمار في القطاع السياحي أحد الأطراف المعنية سواء بالقرض الضريبي او الاستفادة من السياسات التحفيزية، فإن للامتيازات الجبائية تأثير على الاستثمار بصفة عامة، وعلى الاستثمار السياحي بصفة خاصة، يتأثر الاستثمار السياحي اتجاه أي اقتطاع ضريبي يمس موجوداته، إذ أن الضغط الضريبي العالي الذي قد يتعرض له في بعض الأحيان ويكون سلبيا في أحيان أخرى قد يؤدي إلى إحداث اختلال في نشاطه حيث أن هذا التأثير قد يكون إيجابيا في بعض الأحيان، ويكون سلبيا في أحيان أخرى، لذا نجد أن المشرع الجبائي الجزائري منح امتيازات مختلفة للاستثمار في القطاع السياحي بغية تنميته والنهوض به من أجل مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والسياحة.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

المبحث الثالث: التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله وحوافزه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والسياحة

يعتبر عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد، لماله من علاقة وصلة وطيدة، بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية، كما يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تساهم في تحقيق خطة التحول الاقتصادي، وسنتناول في هذا المبحث جملة من مفاهيم الاستثمار والسياحة وخصائصهما.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه

تعددت واختلفت المفاهيم الخاصة بالاستثمار ومن أجل معرفة أهمها نتناول ما يلي:

أولا: تعريف الاستثمار.

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه

فيقوم: "الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل."[1]

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وكلمة استثمار ترتبط بثلاث مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان، الانتظار.[2]

كما يعرف الاستثمار ماليا على أنه تلك المبادلة بين الانفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية، بينما المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة.[3]

ومن هنا يمكننا القول بأن الاستثمار: هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية، ... بهدف تحقيق الربح، وقد يكون الاستثمار في شكل مادي أو غير مادي.

ثانيا: خصائص الاستثمار.

يتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر منها ما يلي:[4]

---

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، القاهرة، 2013، ص20.

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الأردن، 2013، ص16.

[3] محمد يونسي، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، ص5.

[4] نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، رسالة الماجيستير، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص23.

- إن الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية؛
- يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع؛
- وجود قيم حالية تم التضحية بها؛
- وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية؛
- ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم التأكد تحقق العائد في المستقبل؛
- إذن فالاستثمار مبني على توقعات معنية تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد وتضيف نوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصه.

تعتبر السياحة إحدى المقومات الهامة في التنمية ومجال خصب للنشاطات الاقتصادية وإحدى الموارد الأساسية للكثير من الدول، وتعمل معظم الدول جاهدة لتوسيع استثماراتها في مجال السياحة، لذلك سنحاول فهم السياحة من خلال التعرف على:

أولا: تعريف السياحة.

المقصود بالسياحة هوا مجموعة التنقلات البشرية وأوجه النشاط المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الفرد السائح عن موطنه لتحقيق رغبته الكامنة.[1]

وحسب منظمة السياحة العالمية (OMT) تعرف على أنها نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى مناطق أخرى خارج مجتمعهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة والعمل.[2]

أما تعريف الأستاذ هونزكيز (HUNZIKER) مؤسس البحث السياحي وقد أجمع بشأنه معظم الباحثين في ميدان السياحة على أنه أول تعريف علمي غطى السمات الرئيسية للسياحة وقواعدها وقد ورد فيه السياحة

[1] سميرة عميش، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2015/2014، ص20.

[2] مصطفى عثماني، الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، العدد:17-المجلد 02-2017، ص188.

بأنها" مجموعة العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج من مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود ربحا لهذا الأجنبي".[1]

ومن هنا يمكننا القول بأن السياحة: هي نشاط يقوم به مجموعة من الأفراد يترتب عنه الانتقال من مكان إقامته إلى أخر لفترة زمنية مؤقتة بغية الحصول على الغاية المنشودة.

ثانيا: خصائص السياحة.

من أجل قيام السياحة بدورها التنموي يجب أن تتميز بالخصائص التالية:[2]

- تعتبر السياحة منتج غير مادي، أي لا يمكن نقله من مكان إلى اخر؛
- المنتج السياحي مركب، أي أنه يشكل مزيج من مجموعة من العناصر، وتشابك لمجموعة من القطاعات، حيث يستهلك السياح السلع والخدمات التي تقدمها المنشأة السياحية نفسها كالإقامة والإطعام، بالإضافة إلى تلك التي تقدمها منشآت أخرى، وتعتبر تلك العناصر في مجملها متكاملة لجذب السياح؛
- المنتج السياحي غير قابل للتخزين، لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات المقدمة، لزيادة الطلب على المنتج السياحي؛
- تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة، لذلك يجب توفير كل الشروط الضرورية التي من شأنها الوصول إلى إرضاء الزبون، وبالتالي زيادة الطلب السياحي؛
- يمتاز المنتوج السياحي بخاصية الاختلاف لأنه دوما سيكون هنالك اختلاف في الجودة حتى لو كان هناك تطابق في الخصائص المادية للخدمة السياحية المقدمة؛[3]
- التكامل بين مختلف الخدمات السياحية المقدمة فالتقصير في إحداها يقلل من قيمة المنتج السياحي النهائي المقدم للسائح؛
- تعد السياحة من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع.[4]

---

[1] عمار مراتي، واقع جودة الخدمات السياحية في المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة تسويق، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2019/2018، ص67.

[2] مصطفى عثماني، مرجع سابق، ص189.

[3] إبراهيم الخليل بلعباس، مراد فرنانة، آفاق النشاط السياحي والمنظمات الفندقية في الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة، العدد الرابع، ص 165.

[4] سميرة عميش، مرجع سابق، ص26.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار في المجال السياحي أحد القطاعات المهمة في مجال الاستثمار، كون أن الاستثمار في المجال السياحي يتميز بديناميكية عبر العالم، وقطاعا واعيا للتنمية المستدامة بشكل عام، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي بالإضافة إلى ذكر خصائصه أهدافه ومجلاته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وخصائصه

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف الاستثمار السياحي بالإضافة إلى ذكر أهم خصائصه.

أولا: تعريف الاستثمار السياحي

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار السياحي نذكر أهمها فيما يلي:

الاستثمار السياحي هوا توظيف الأموال من اجل خلق رأس مال بشري من اجل تطوير قطاع السياحية كبناء فنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هوا ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة.[1]

الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها.[2]

كما عرفته المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه:" التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[3]

ومنه يمكننا القول إن الاستثمار السياحي هو: مجموع ما ينفق في قطاع السياحة المتمثل في إقامة المنشآت السياحية من بناء الفنادق والمنتجعات وتوفير الخدمات المرافقة لها بهدف جذب واستقطاب السياح وتحقيق أكبر العوائد المالية.

---

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد01. – ديسمبر،2016، ص29.

[2] عيسى سماعين، كريم بوزيان مرجع سابق، ص126.

[3] عيسى سماعين، كريم بوزيان، مرجع سابق، ص127.

ثانيا: خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي:[1]

- استقطاب اليد العاملة العادية والمتخصصة، مما يساهم في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل؛
- يتميز النشاط السياحي بالطابع الموسمي؛
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستعمال؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير منظورة، ولا يمكن نقلها من مكان إلى لأخر؛[2]
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد على العنصر البشري؛
- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة نسبيا من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛[3]
- الاستثمارات السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي وأهدافه

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف والتطرق على أهم مجالات الاستثمار السياحي وأهدافه.

أولا: مجالات الاستثمار السياحي

نجد أن المجالات التي يغطيها الاستثمار السياحي متعددة ومتنوعة وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانيات الرئيسية لصناعة السياحة، وتنقسم بدورها إلى محورين أساسين هما:

- الاستثمارات في التجهيزات والتسهيلات السياحية والتي تعرف اصطلاحا ب: "الخدمات السياحية" وتشمل على:[4]

---

[1] وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر الامن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1، العدد الثالث عشر (10) جويلية 2018، ص364.

[2] مصطفى عثماني، مرجع سابق، ص 192.

[3] عيسى سماعين، كريم بوزيان، مرجع سابق، ص127.

[4] عيسى سماعين، كريم بوزيان، مرجع سابق، ص128

- ✓ خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية: وتتمثل في "الفنادق والمنتجعات السياحية"، وكل ما يتعلق ب إقامة السائح من الخدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى؛
- ✓ خدمات النقل: تلعب خدمات النقل دورا كبيرا في حركة السياحة لعدة اعتبارات منها:[1]

توفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات بأشكالها المختلفة، تشمل تشييد الطرق نحو مناطق الجذب السياحي وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدول المضيفة؛

- ✓ خدمات الاتصال: وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح، وكذلك توفير خدمات الأنترنيت بتدقيق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

- الاستثمار في الثروة السياحية: ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:[2]

- ✓ الاستثمار في الموارد الطبيعية "مواقع التراث الطبيعي": وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها؛
- ✓ الاستثمار في الموارد الثقافية "مواقع التراث الثقافي": وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الاثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

- الاستثمار في الوكالات السياحية:

إن للوكالات السياحية دور كبير في تنشيط قطاع السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسواح من خلال التسويق والترويج للمنتج السياحي، فهي التي تقوم بطبع المنشورات الاعلانية وإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة وكذا القيام ب الحجوزات للرحلة السياحية، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض السياحي.

ثانيا: أهداف الاستثمار السياحي

يسعى الاستثمار السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هوا اقتصادي ومنها ما هوا اجتماعي نذكر أهمها:[3]

[1] صالح السعيد، هالة عبدلي، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة خنشلة، العدد الرابع-سبتمبر 2018، ص 257.

[2] عيسى سماعين، كريم بوزيان، مرجع سابق، ص128.

[3] عيسى سماعين، كريم بوزيان، مرجع سابق، ص12

الأهداف الاقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
- خلق مشروعات تنموية تأمن عوائد اقتصادية للبلد وتجلب العملة الصعبة؛
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات؛
- تطوير الحركة الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات وغيرها.

الأهداف الاجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

- سد الفجوة التنموية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- رفع مستوي المعيشة لسكان المناطق المستقبلة لاستثمار السياحي؛
- القضاء على الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة؛
- القيام باستثمارات سياحية في المجال الثقافي يؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الأثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.[1]

الأهداف السياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛
- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.[2]

المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي وأهميته

سنحاول التعرف من خلال هذا المطلب على أهم محددات وأهمية الاستثمار السياحي وفيما تتجلى.

أولا: محددات الاستثمار السياحي

[1] سامية فقير، محمد أمين لعور، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،10-11 جانفي 2018، ص6.

[2] رشيد سعيداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-، المجلد الثالث -العدد02(جوان2017)، ص 7.

لا تختلف محددات الاستثمار السياحي عن محددات الاستثمار بصفة عامة حيث نحصرها في العناصر التالية:[1]

- تكاليف الاستثمار: وتتمثل في كافة التكاليف التأسيسية والتشغيلية للمشروع من مباني ومعدات وعمالة وصيانة وغيرها؛
  - ✓ العائد من الاستثمار: بمعنى تقييم العائد الإجمالي الناتج عن مبيعات المشروع والذي يؤثر فيه عدة عوامل منها: السعر، السياسة الضريبية، حجم المبيعات...الخ؛
- حوافز الاستثمار: تتمثل في مختلف المزايا التي يستفيد منها المشروع السياحي سواء كانت قانونية، اقتصادية أو غيرها، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية؛
- العرض السياحي: ويتمثل في كل مقومات النشاط السياحي سواء كانت مقومات طبيعية (الموقع، المناخ، الشواطئ....) أو من صنع الانسان كالقرى السياحية، المعارض والمتاحف بالإضافة إلى الخدمات والمرافق والتسهيلات السياحية من اتصالات، طرق، ووسائل النقل؛
- الطلب السياحي: إن الدول التي تلقى اقبالا كبيرا من طرف السياح تتمتع برواج سياحي يجعلها مقصدا يستهوي المستثمرين، وبالتالي فإن الطلب السياحي المتزايد يدفع بالمستثمرين إلى اتخاذ قرار الاستثمار في الدول المعنية؛
- الموقع الجغرافي للاستثمار السياحي: حيث أن قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية يؤدي إلى زيادة حجم التدفق السياحي، (بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة) وهذا يساعد على قيام الاستثمار السياحي، والعكس في حالة البعد.[2]

ثانيا: أهمية الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي من الأنشطة التي تدر الدخل على الدولة دون الحاجة إلى نقله للمستهلكين، لأن السائحين يأتون إلى مناطق الجذب السياحي ويشترون مختلف السلع والخدمات في البلد المضيف، مما ينتج في الواقع نموذجيا متوافقا تماما مع التقليدي منتجات التصدير: يتم شحن الفوائد والتكاليف المختلفة إلى خارج حتى تصل إلى المستهلكين. وفقا لمنظمة السياحة العالمية، فإن الأثر الاقتصادي للسياحة هو:[3]

- تحديد مكانة السياحة وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني؛
- تقدير وتحديد العوامل التي تؤثر على تنمية صناعة السياحة؛

[1] امال قويدر، تطور الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية المدبر، جامعة الجزائر3، العدد5، ديسمبر 2017، ص165.

[2] وليد معافة، مرجع سابق، ص 365

[3] رشيد سعيداني، مرجع سابق، ص12

- تحديد العوامل الدافعة الرئيسية والعوامل التي تعوق النمو المستقبلي لصناعة السياحة؛
- تحليل ودراسة نتائج الأنشطة السياحية ومقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى. وإبراز دور السياحة في تحفيز الأنشطة الاقتصادية؛
- السياحة عامل دعم لميزان المدفوعات؛
- ربحية المشاريع الاستثمارية بعد إنجازها وتزايدها بزيادة الحركة السياحية؛
- تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم العوامل الجاذبة للسياح من خلال توفير الخدمات والمرافق ذات كفاءة وجودة عالية.

المبحث الثالث: التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله وحوافزه

بما أن السياحة هي عامل من عوامل التطور، وجب الأخذ بالاستثمارات في القطاع السياحي كونها تشكل صناعة القرن الواحد والعشرين وبديلا للمحروقات، فعليه يجب التخطيط المثالي والشامل للاستثمار السياحي وإتباع طرق معينة لتمويله ومعرفة محفزاته ومعوقاته.

المطلب الأول: التخطيط للاستثمار السياحي وطرق تمويله

سنحاول التعرف في هذا المطلب على كيفية التخطيط للاستثمار وعلى كيفية تمويل الاستثمارات السياحية التي تم التخطيط لها.

أولا: التخطيط للاستثمار السياحي

يعتمد التخطيط السياحي بشكل رئيسي على الأوضاع المحلية وهناك قواعد عامة تطبق في مختلف مستويات التخطيط السياحي فعلى مستوى تخطيط المنطقة يجب الاخذ بعين الاعتبار انها جزء من الكل ولهذا يجب ان يكون التكامل محققا في التخطيط المحلي مع التخطيط العام ومن جهة أخرى يجب ان يتحقق التكامل في الخطة المحلية نفسها للمنطقة فالاستثمار يتم بطرق مختلفة كتحسين شبكة النقل وإقامة فنادق تتوفر فيها أحسن الخدمات وكذلك الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه أحسن تكوين بغرض تقديم أفضل صورة عن المنطقة السياحية لجذب أكبر عدد من السياح فالتخطيط للاستثمار السياحي بعد مسعى القائمين على قطاع السياحة في أي دولة خاصة منها الدول الغنية بالثروات الطبيعية والبيئة والثقافية والتاريخية المختلفة.

يقتضي التخطيط للاستثمار السياحي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية بهدف ضمان استمرار صلاحية استخدام تلك الموارد في المستقبل كما هي لا أهمية الاستثمار في السياحة مرتبط بتلك الموارد كسلع تجذب السائحين.[1]

ثانيا: طرق تمويل الاستثمار السياحي

الحديث عن الاستثمارات السياحية يتطلب منا طرح سؤال حول كيفية تمويل الاستثمارات السياحية التي تتم التخطيط لها اذ يعتبر التمويل من العوامل الرئيسية للإنتاجي صناعة او عمل وخاصة السياحة الداخلية التي تحتاج كم كبير من الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ كل ما خطط له وما يشهده العالم اليوم من تكثيف الجهود لتدعيم القطاع السياحي ما هو إلا دليل على أهمية العنصر الفعال في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية ...الخ وفيما يلي بعض العناصر التي توضح كيف يتم تمويل الاستثمارات السياحية.[2]

- تقوم الدولة بتخصيص جانب من الأموال لتدعيم الجانب الاستثماري السياحي وتنشيطه؛

[1] الجيلالي بالواضح، مرجع سابق، ص3.

[2] الجيلالي بالواضح، مرجع سابق، ص3.

- منح (الامتيازات) الإعفاءات الجبائية للاستثمارات السياحية قصد تشجيع المستثمرين للاتجاه في صرف أموالهم على استثمارات سياحية معفية من تسديد الضرائب والرسوم الواقعة على المؤسسات والتي تتحملها مؤسسات أخرى لا تنشط في القطاع السياحي؛
- القيام بالمهرجانات والاحتفالات السياحية والثقافية لجذب أكبر عدد ممكن من السياح ودعوتهم للاستثمار في هذه المناطق السياحية؛
- ترقية للاستثمار السياحي والاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد السياحية وبالتالي العمل على تثمنين التراث السياحي للمنطقة لا سيما في مجال تهيئة وتسير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بحيث يتم انجاز منشآت سياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي حيث تتكفل الدولة بالأعباء المترتبة على اعداد الدراسات واشغال التهيئة القاعدية وانجازها إذا كانت داخل مناطق التوسع السياحي لتقديم تسهيلات فيما يعد المستثمرين في قطاع السياحة.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار السياحي

تحظى السياحة في دول العالم باهتمام كبير من الحكومات سواء لجذب المزيد من السياح أو توفير فرص عمل للأفراد، حيث تضمنت قوانين تحفيز الاستثمار المتعاقبة نصوصا صريحة لتشجيع الاستثمار في مجالات السياحة، حيث سنتطرق في هذا المطلب لمجموعة من حوافز الاستثمار السياحي فيما يلي:[1]

- الإعفاءات الضريبية والجمركية: تقدم بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة معينة وأحيانا إعفاءات جزئية للسنوات الأولى للمشروع، من جهة أخرى تقرر بعض الدول النامية إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات اللازمة لإنشاء أو تجهيز المنشآت السياحية والفندقية؛
- الإعانات: وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وعينية:

✓ الإعانات النقدية وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي حيث تمثل نسبة محددة من تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته؛

✓ الإعانات العينية: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل ما طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال الإعانة.

[1] محمد يونسي، سبل دعم القطاع من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص45.

- المساعدات الفنية: تقوم بعض الحكومات بتقديم المساعدات الفنية إلى مستثمري القطاع الخاص من خلال مساعدتهم في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب العاملين في المعاهد الخاصة ومراكز التدريب المهنية؛
- تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي: من خلال توفير المناخ المناسب لإرساء قواعد الاستقرار الاقتصادي والسياحي وحماية رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي

هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على الاستثمار السياحي وتحد من اقبال القطاع الخاص واندفاعه تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[1]

أولا: العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي

من أهم هذه العراقيل ندكر منها:

- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كبطيء في عمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الإدارة العمومية لتفاصيل طلب المستثمر والفساد الإداري، بإضافة الى تعدد القوانين وأنظمة وتعديلات المتكررة في قوانين الاستثمار؛
- تنامي ضاهر الفساد الإداري واستغلال الطرق غير القانونية في الحصول على المشاريع الاستثمارية وهدا ما يؤدي الى عزوف المستثمرين على الاستثمار في ظل هذه التصرفات التي تقضي على تنافسية ومعاملة العادلة عند منح مشاريع الاستثمار السياحي.

ثانيا: العراقيل الاقتصادية للاستثمار السياحي

يواجه الاستثمار السياحي العديد من العراقيل ذات طابع الاقتصادي وهذا نطرا لخصوصية الاستثمارات السياحية، وتتمثل فيما يلي:

- الإشكالية تمويل الاستثمار السياحي:

✓ يتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية وينطوي على معدل عال من مخاطر كون الاستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة، كما ان المشروع السياحي يحتاج الى المدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل الى مرحلة تحقيقها فعليا الا بعد مدة تصل في المتوسط ثمان سنوات مما يتطلب تكيف الائتمان المصرفي مع هذه

[1] نصيرة لعويطي، العربي غويني، آليات تمكين الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر3، المجلد09، العدد01(2021)، ص747.

الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية التأجيل؛

- ضعف الحوافز الموجه للاستثمارات السياحية:

تعتمد الدولة في كثير من أحيان على سياسة تقديم الحوافز الموجه لتشجيع الاستثمار السياحي، التي اثبت انها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات او الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، وهذا هو اشكال المطروح حيث نجده يقدم حوافز متنوعة مما فيها الحوافز الضريبية الى جميع قطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها وبتالي فهو يفتقر الى التفصيل فيما يخص القطاعات ومن القطاع السياحي.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق وما تطرقنا إليه في الفصل من تعاريف للاستثمار والسياحة والاستثمار السياحي وذكر خصائصهم توصلنا إلى أن الاستثمار في القطاع السياحي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، لما له من أهمية بالغة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية. كما يساهم في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي والمنفعة العامة.

كما يعتبر الاستثمار السياحي إحدى الأليات الهامة والفعالة في السياحة والصناعة السياحية من خلال مساهمته في إحداث أثار مرغوبة وهادفة في إطار التنويع الإنتاجي للوطن.

الفصل الثالث

الامتيازات الجبائية للاستثمار السياحي لولاية ميلة

تمهيد

قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة للتطورات العالمية، نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار كمصدر تمويل للدولة في إطار تطبيق سياستها التحفيزية في دعم الاستثمار، ارتأينا وضع نظرة حول الامتيازات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار المحلي والسياحي ف اتجهنا إلى دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب ومديرية السياحة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية ميلة خلال الفترة الممتدة من 2015-2021.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: خطوات وإجراءات الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

المبحث الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات المحلية والاستثمارات السياحية.

المبحث الأول: خطوات وإجراءات الاستفادة من الامتيازات الجبائية

يعتبر من أجل حصول أي مستثمر على مزايا جبائية لابد من وجود أليات تسييرها، فمنها من تعطي حق الاستفادة من الإعفاء الجبائي والمتمثلة في كل وكالات دعم وتشغيل الشباب ولمقاولاتية ومديرية الضرائب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومنها من تتولى منح التحفيزات والمتمثلة في مفتشية الضرائب أو المراكز الجوارية وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

المطلب الأول: خطوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية

سنتحدث في هذا المطلب عن الخطوات المتبعة من أجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية في إطار بعض الوكالات خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال ضمن النظام العام والاستثنائي.

اولا: الخطوات المتبعة في إطار وكالات دعم تشغيل الشباب.

من خلال ما رأينا أن وكالات دعم تشغيل الشباب مختلفة في أسمائها إلا أن هدفها واحد، حتى الإجراءات الإدارية المتبعة موحدة، وما يميزها عن بعضها البعض اختلافات طفيفة، ولكن الأهم أن القسم المشترك بينهم يتمثل في الهيكل المالي والجبائي الذي تمنحه كل واحدة منهم، وفيما يلي الخطوات المتبعة:[1]

- **الخطوات المتبعة خلال مرحلة الإنجاز:**

لكي يحصل المستثمر على قرار الاستفادة من الإعفاء الجبائي خلال مرحلة الإنجاز في إطار الوكالة المنخرط فيها يجب عليه كأول خطوة أن يتقدم الجهاز المعني للاستشارة حول طبيعة الاستثمار المراد إنجازه ليقوم بعدها بتكوين ملفه الآتي:

1. استمارة تسجيل؛
2. الفواتير الشكلية للعتاد؛
3. الفواتير الشكلية للتأمين؛
4. صورة شمسية؛
5. بطاقة طالب العمل؛
6. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
7. شهادة مؤهلة(ديبلوم).

[1] www.ansaj.org.dz, le 20/05/2023, à 9:00.

يقوم صاحب المشروع في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل بملأ الاستمارة التسجيل بكافة المعلومات المتواجدة في الملف المذكور، وما يضاف عليها كما يجب عليه كتابة بريده الإلكتروني وبعد الانتهاء من التسجيل تتم المعالجة من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع.

كمرحلة ثانية يتقدم المستثمر بملف طلب التمويل والذي يتطلب وجود شهادة تأهيل ودفتر الشروط والفرض منه هو الحصول على الموافقة البنكية بشأن التمويل والتي تعتبر كشرط أساسي لمنح قرار الاستفادة من الامتيازات من طرف الوكالة المعنية بمرحلة الإنجاز.

- الخطوات المتبعة خلال مرحلة الاستغلال.

بعد الانتهاء من مرحلة الإنجاز ودخول مرحلة الاستغلال يتقدم المستثمر الى الوكالة بطلب الدخول إلى مرحلة الاستغلال معه الملف الآتي:

1. الفواتير النهائية؛
2. تصريح القيد الجبائي؛
3. نسخة من البطاقة الجبائية؛
4. نسخة من السجل التجاري؛
5. نسخة من جدول التجاري؛
6. نسخة من عقد الملكية؛
7. نسخة من بطاقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء؛
8. نسخة من البطاقة الرمادية تتضمن عبارة مرهونة لفائدة CASNOS؛
9. نسخة من رهن حيازة التجهيزات لصالح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

بعد دراسة الملف من طرف اللجان المختصة يتم منح الامتيازات الجبائية.

ثانيا: الخطوات المتبعة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومديرية الضرائب

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومديرية الضرائب على دعم المستثمرين من خلال عدة عمليات منها:[1]

- مساعدة وإرشاد المستثمرين بشأن الاجراءات الواجب اتباعها في تحقيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- الحصول على ائتمان بنكي والاستفادة من الدعم؛

[1] www.mfdgi.gov.dz, le 20/05/2023, à 10:00.

- دليل عملي لاهتمام المستثمر في مجال السياحة؛

يتبع المستثمر نفس الإجراءات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم الشباب في مرحلة إنجاز المشروع ويتمثل الاختلاف على مستوى الإجراءات في:

- أن مرحلة الإنجاز بالنسبة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة المشاريع الكبرى تتحدد مدتها ب 36 شهر؛
- يجب على المستثمر الممول من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تشغيل عامل على الأقل وتأمينه وتقديم الوثائق التي تثبت ذلك مع الملف، من أجل الحصول على الامتيازات الجبائية بمفتشية الضرائب التابع لها إقليميا والموجودة في قرار منح الامتيازات.

حيث يتمثل ملف التمويل الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والسياحة في:[1]

1. عقد ملكية للوعاء العقاري الذي يتم في المشروع؛
2. مستخرج السجل التجاري؛
3. رخصة البناء؛
4. الضمان البنكي؛
5. المساهمة المالية الشخصية؛
6. الدراسة التقنية والاقتصادية؛
7. الملف المعماري المصادق عليه؛
8. طلب القرض مشفر؛
9. قرار الوكالة الوطنية للاستثمار إن وجد مع قائمة معدات التي تدخل في إطار تمويل الوكالة.

أما الوثائق الخاصة بمديرية الضرائب فتتمثل في:

1. فيما يخص الأشخاص الطبيعيين:

- ✓ التصريح بالوجود؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري أو اي وثيقة تحل محله؛
- ✓ عقد الإيجار أو عقد الملكية؛
- ✓ عقد الميلاد رقم 12؛

[1] www.andi.dz, le 20/05/2023, à 11:00.

2. فيما يخص الأشخاص المعنويين:

- ✓ التصريح بالوجود؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي؛
- ✓ نموذج إمضاء المسير؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.

أما الملف المتعلق بالمكلف بالضريبة المؤهل المختلفة الأنظمة المميزة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

فضلا عن الوثائق المذكورة أعلاه لإنشاء الملف الجبائي، يتعين تقديم:

1. نسخة من مقرر منح المزايا التي تقدمها الإدارة المؤهلة؛
2. قائمة برامج التجهيزات؛
3. فواتير أولية تتعلق بالتجهيزات التي سيتم اقتناؤها.

- الخطوات المتبعة خلال مرحلة الإنجاز:

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرين التابعين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقط من الامتيازات الجبائية التي أقرها التشريع كونهم خاضعين للنظام الحقيقي بقوة القانون وذلك بإتباع الإجراءات التالية:[1]

- ✓ يتقدم المكلف بالضريبة الى مديرية الضرائب التابع لها طالبا الحصول على التحفيزات الجبائية لمرحلة الإنجاز وذلك بعد منحه مقرر الاستفادة منها من طرف مديرية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وعليه يجب على المستثمر تكوين ملف يتضمن الوثائق التالية:

1. طلب خطي للحصول على التحفيزات الجبائية؛
2. نسختين من السجل التجاري؛
3. نسختين من البطاقة الجبائية؛
4. نسختين من بطاقة العتاد المستفيدة من الإعفاء الجبائي؛
5. نسختين من مقرر منح المزايا الجبائية.

- ✓ بعد استيفاء الملف، يتم لدى مفتشية الضرائب إعداد تقرير يضم المعلومات حول المستثمر ليتم إرساله مع الملف الى المدير الولائي للضرائب لإبداء الرأي والموافقة النهائية من أجل منح الحوافز؛

[1] www.andi.dz, le 20/05/2023, à 11:00.

- ✓ بعد دراسة الملف من قبل المدير الولائي للضرائب يرسل قرار منح المزايا الجبائية خلال مرحلة الإنجاز وذلك عند الموافقة؛
- ✓ يقدم المستثمر شهادة الشراء بالإعفاء للمورد من أجل إعفائه من دفع حقوق الرسم على النشاط المهني وذلك عند شرائه للعتاد؛
- ✓ بعد شراء العتاد يتم إحضاره للمعاينة من طرف أعوان الضرائب الى عين المكان محل العتاد ليتم بذلك إعداد محضر للمعاينة، من أجل تحديد تاريخ الدخول في مرحلة الاستغلال ونهاية مرحلة الإنجاز، ثم يقوم بإحضار الفواتير النهائية للعتاد بعد الكلب الذي يتقدم به المستثمر.

- الخطوات المتبعة خلال مرحلة الاستغلال: في هذه المرحلة تكون نفس الإجراءات المتبعة في مرحلة الإنجاز من الطرف المستثمر أو من طرف الوكالات لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تختلف فقط في نوع الامتيازات التي تقدمها الوكالات التي يحصل عليها المستثمر وتكون على النحو التالي:

بعد تقدم المستثمر الى الوكالة بطلب من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بالإجراءات اللازمة، تقوم مديرية الضرائب بإعداد محضر الدخول في هذه المرحلة بصفة كلية، ليتم إرساله إلى الوكالة المعنية مع بطاقة التقدم في إنجاز المشروع والمساوية بنسبة الإنجاز وهذا من أجل منح الامتيازات لمرحلة الاستغلال، ثم منحه مقرر منح مزايا الاستغلال، بعد هذا يتم إعفائه من الضرائب المنصوص عليها قانونيا خلال هذه المرحلة.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للاستثمار المحلي

أن الامتيازات الجبائية تمنح للمستثمرين على مرحلتين مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال حسب الوكالة المانحة لهم:[1]

أولا: الامتيازات الممنوحة في مرحلة الإنجاز

بموجب التعديلات التشريعية التي عرفها النظام الجبائي أصبحت تستفيد خلال هذه المرحلة الاستثمارات الخاضعين أصحابها النظام العام، وذلك بقوة القانون 5 سنوات بداية من التصريح بالنشاط وبالتالي فهذا الإعفاء يخص المشروعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويمكن حصر هذه الإعفاءات الممنوحة فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبلغ الأملاك الوطنية المتضمنة في حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير مبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا المدة الدنيا لحق الامتياز؛

[1] www.mta.com.dz, le 20/05/2023, à 11:30.

- ✓ تخفيض نسبة 90%من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة في مرحلة الاستغلال

تستفيد الاستثمارات من إعفاءات جبائية خلال مرحلة الاستغلال حسب النظام الجبائي الخاضعين له وذلك حسب الأجهزة المسيرة لهذا الاستثمار والموضحة فيما يلي:[1]

- الإعفاءات المتحصل عليها في إطار وكالات دعم تشغيل الشباب: تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الامتيازات الجبائية التالية:

- ✓ إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها، تمتد هذه الفترة الى 6 سنوات أو 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم تمدد هذه المدة بسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة؛
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات ،6 سنوات ،10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها؛
- ✓ الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء وذلك لمدة 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي؛
- ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي:70%؛
- ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي:50%؛
- ✓ السنة الثالث من الإخضاع الضريبي:25%؛

- الإعفاءات المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: زيادة على الحوافز الجبائية المنصوص عليها في القانون العام وطبقا للأمر 01-03 المعدل والمتمم، لاسيما المادة 07 الفقرة 2، يستفيد المشروع الاستثماري المذكور أعلاه بعنوان الاستغلال من المزايا التالية:

[1] www.mta.com.dz, le 20/05/2023, à 11:30.

- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المعني؛

يستفيد المشروع من إعفاء بنسبة 100%من دفع الرسم على النشاط المعني طيبة 03 سنوات شريطة أن يلتزم بتقديم التصريحات الشهرية لرقم الأعمال ويكتب في الخانة المخصصة لمبلغ الرسم على النشاط المعني معفى في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

منح المشرع إعفاء لمدة 03 سنوات المشروعات المستفيدة من المزايا السابقة الذكر من الضريبة على أرباح الشركات أن يلتزم بتقديم تصريح على أرباح الشركات ويكتب في المكان المخصص للضريبة معفى في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي

للاستفادة من المزايا التي نص عليها القانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، يجب على الاستثمارات أن تخضع التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يعد تسجيل الاستثمار الإجراء المكتوب الذي يسمح للمستثمر أن يعبر عن إرادته في إنجاز الاستثمار في النشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات.

كما يتم تسجيل الاستثمارات، التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار وكذا تلك التي تمثل أهمية اقتصادية خاصة بالنسبة الوطن بعد قرار المجلس الوطني للاستثمار.

ولهذا منح المشرع مزايا جبائية ضمن النظام العام والنظام الاستثنائي في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال من طرف مديرية الضرائب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا: النظام العام

- مرحلة الإنجاز:[1]

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المشترات محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

[1] www.mta.com.dz, le 20/05/2023, à 11:30.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية؛
- ✓ تخفيض بنسبة 90%من مبالغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الأملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية الشركات والزيادات في رأس المال؛
- ✓ إعفاء من حقوق التسجيل العقود المتضمنة تكوين وزيادة رأسمال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي؛
- ✓ تخضع وبصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة 9% الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية.

- مرحلة الاستغلال:[1]

لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداء من بداية النشاط وبعد المعاينة الشروع في النشاط المهني تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر؛

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ✓ إعفاء لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحققة بالعملة الصعبة؛
- ✓ تستفيد بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر عمليات انتقاء التجهيزات والأثاث غير منتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط "جودة السياحة الجزائرية "من المعدل المخفض للحقوق الجمركية؛
- ✓ تخفيض نسبة 50%من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات:

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

[1] www.mta.com.dz, le 20/05/2023, à 11:30.

- ✓ تستفيد لمدة 10 سنوات من الضرائب المباشرة لمؤسسات السياحة المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالة السياحة والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلطة، الناشطة في القطاع السياحي؛

تمتد مدة المزايا الى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار وإتمام السنة الأولى من الاستغلال.

ثانيا: النظام الاستثنائي

- مرحلة الإنجاز: إضافة الى المزايا التي سبق ذكرها:[1]

- ✓ التكفل الجزئي أو الكلي بالنفقات أشغال المتعلقة بالمنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- ✓ تخفيض مبلغ الإتاوة الايجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثماري؛
- ✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات وترفع بعد هذه الفترة الى 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة المشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- ✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع الفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة الى 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- مرحلة الاستغلال: إضافة إلى المزايا السابقة:[2]

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال بفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
- ✓ منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم والإعانات وغيرها من التسهيلات الأخرى التي من شأنها أن تستهلك بعنوان إنجاز خلال المدة اللازمة.

[1] www.mta.com.dz, le 20/05/2023, à 11:30.
[2] www.mfdgi.gov.dz, le 20/05/2023, à 11:35.

المبحث الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات المحلية والاستثمارات السياحية لولاية ميلة

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم العلاقة بين المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار أجهزة دعم الاستثمار والتي تطرقنا إليها سابقا المتمثلة في (ANDI-ANSEJ-CNAC-ANGEM) والتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطارها.

المطلب الأول: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لولاية ميلة

تم حصر المشاريع الاستثمارية الممنوحة خلال السنوات السابقة من 2015-2021 من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار andi في الجداول التالية:

أولا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القيمة النقدية لولاية ميلة

الجدول رقم (1): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القيمة النقدية

القيمة النقدية	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%	المجموع MDA	%
من 0-10 ملايين	327	36.25	747	7.12	1810	2.54
من 10 إلى 200 مليون	500	55.43	5845	55.70	23671	33.29
من 200 إلى 500 مليون	48	5.32	1510	14.39	14986	21.08
من 500 إلى 1000 مليون	13	1.44	679	6.47	9700	13.64
أكثر من 1000 مليون	14	1.55	1713	16.32	20919	29.42
المجموع	902	100	10494	100	71086	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات متحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول السابق تبين أن عدد المشاريع التي تتراوح قيمتها بين 10-200 مليون دينار جزائري بلغ عددها 500 مشروع بنسبة تقدر ب 55.43% فتشكل لنا قيمة 23671 مليون جزائري.

كما نلاحظ انخفاض وتراجع في نسبة المشاريع التي تتراوح قيمتها من 200 –500 مليون دينار جزائري بنسبة 5.32% أي ما يعادل 28 مشروع، وتزداد هذا التراجع إلى 1.44% بنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 500 –1000 مليون أو أكثر، في حين تعادل 13 مشروع فقط وهذا راجع نسبة إلى الخلل الذي يعاني منه النظام المالي وذلك لنقص وركود البنوك الممولة للمشاريع الاستثمارية.

أما الأكثر من 1000 مليون فإن عدد المشاريع يكون 14 بنسبة 1.55 ويقابله 1713 عامل بنسبة 16.32 هذا ما يؤدي لارتفاع نسبي في المجموع وتكون نسبته مرتفعة.

نلاحظ أن المجموع فيه ارتفاع نسبي بارتفاع القيمة المالية وعدد المشاريع وكلما ارتفع عدد المشاريع ارتفع عدد العمال والمجموع MDA.

شكل رقم (1): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القيمة النقدية

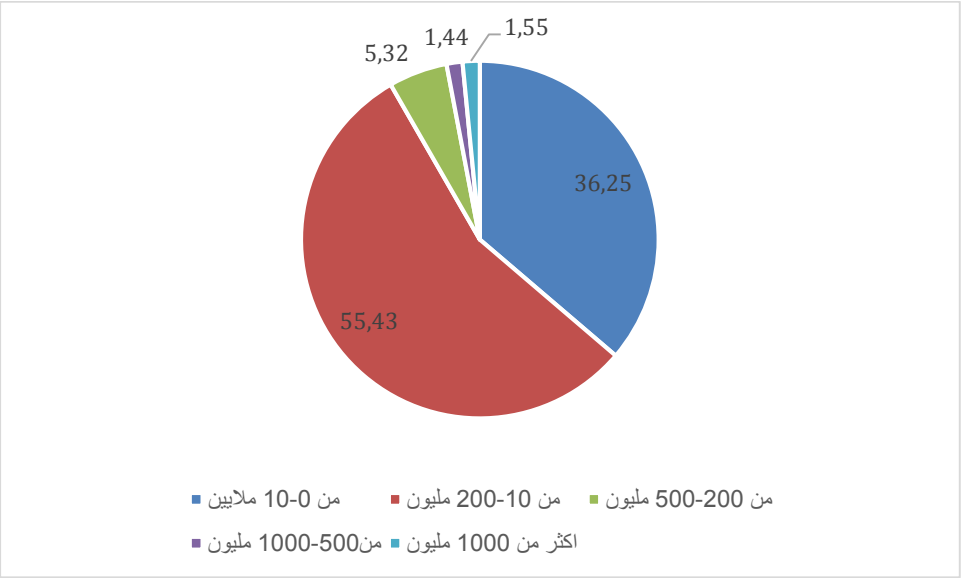

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات لولاية ميلة

الجدول رقم (2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات

لجنة العمل	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%	المجموع MDA	%
زراعة	37	4.10	500	4.76	3639	5.11
أشغال بناء	169	18.74	1213	11.56	9491	13.35
صناعة	279	30.93	5820	55.46	131462	44.31
صحة	21	2.33	4.88	4.65	2548	3.58
سياحة	**23**	**2.55**	**1220**	**11.53**	**14072**	**19.79**
خدمات	27	2.99	316	3.01	2349	3.3
هيدروكايور	1	0.11	10	0.10	52	0.07
نقل	344	38.15	816	8.93	5585	10.45
تجارة	01	0.11	05	0.04	17	0.04
المجموع	902	100	10378	100	69215	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات متحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع في قطاع النقل تمثل أكبر نسبة أي ما يقارب 38.15% ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 30,93% من إجمالي المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذا السبب راجع إلى أن قطاع النقل لا يتطلب بنى تحتية كبيرة وأيضا قيمة نقدية كبيرة لقيامها.

عكس قطاع الصناعة والسياحة الذي يحتلان المرتبة الأولى من حيث العمال والبني التحتية إذ بلغ عدد العمال في قطاع السياحة ب 1220 عامل أي بنسبة 11.53% من إجمالي العاملين، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فنلاحظ أن عدد المشاريع منخفض ولا تحظى بأهمية كبيرة لدى الفرد والدولة، بالأخص قطاع الصحة الذي أصبح يعاني عجزا وركودا كبيرا جدا.

ونلاحظ أيضا تباين في العدد والنسبة بالنسبة لكل قطاع وهذا راجع إلى تفضيل وتمييز قطاع عن الأخر لدرجة أهميته عند الأفراد ومدى الحاجة إليه.

الشكل رقم (2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات

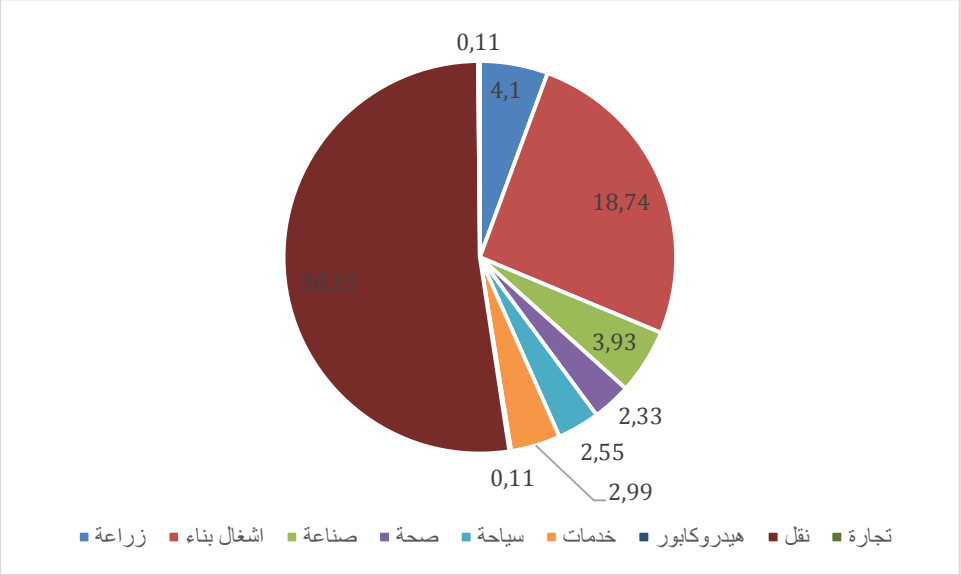

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

ثالثا: الاستثمارات المحلية والأجنبية في ولاية ميلة

الجدول رقم (3): الاستثمارات المحلية والأجنبية

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبالغ بالمليون	%	مناصب الشغل	%
المحلي	**901**	**100**	**10378**	**100**	**69165**	**100**
الأجنبي	00	00	00	00	00	00
المجموع	901	100	10378	100	69165	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات متحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بين الجدول أعلاه أن أغلبية المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت محلية، حيث قدرت عدد المشاريع الاستثمارية المحلية بـ 910 مشروع بنسبة 100%، أما الاستثمارات الأجنبية فكان عدد الاستثمارات معدوما، وهذا راجع لضعف وقلة الاهتمام بالمناخ الاستثمار الأجنبي لولاية ميلة.

الشكل رقم (3): الاستثمارات المحلية والأجنبية

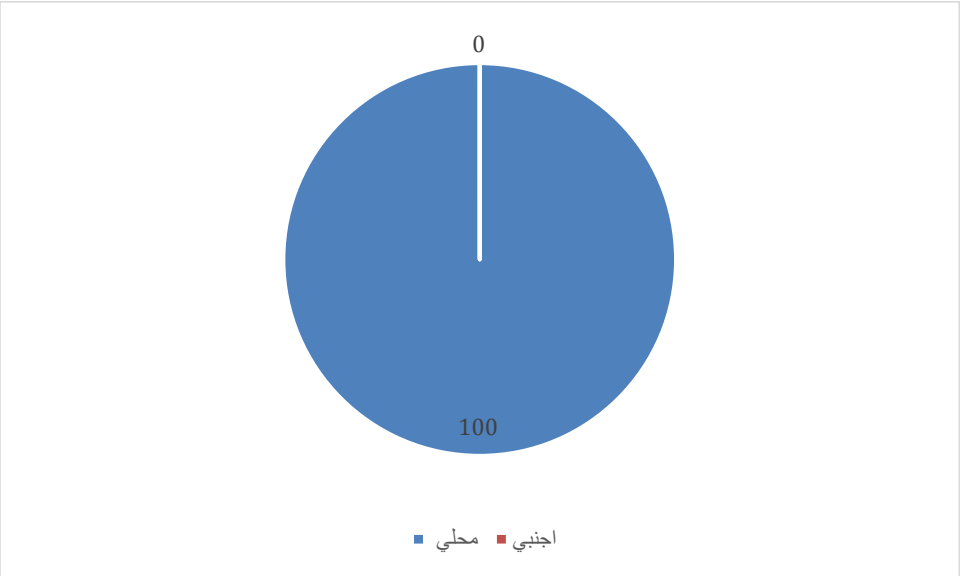

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثاني: تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية ميلة

تظهر علاقة التحفيزات الجبائية الممنوحة بعدد وقيمة المشاريع الاستثمارية وكذلك مناصب الشغل المستحدثة في إطار وكالة (ANSEJ) في الجدول التالي:

أولا: علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية لولاية ميلة

جدول رقم (4): علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)

السنوات	التحفيزات الجبائية (مليون دج)	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	ت.ج/عدد المشاريع	ت.ج/المبالغ	ت.ج/مناصب الشغل
2015	20488	22641	69821	60132	0.90	0.29	0.34
2016	31166	42832	137286	92682	0.72	0.23	0.34
2017	48596	65812	213742	129203	0.74	0.23	0.38
2018	42587	43039	158019	96233	0.99	0.27	0.44
2019	35044	40856	157298	93140	0.86	0.22	0.38
2020	21874	23676	97675	51570	0.92	0.22	0.42
2021	6137	11262	51934	22766	0.54	0.12	0.27
المتوسط					0.81	0.23	0.37

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كلما زادت التحفيزات الجبائية زاد عدد المشاريع مما يؤدي إلى زيادة في ارتفاع مناصب الشغل، والعكس صحيح.

حيث نلاحظ أن التحفيزات الجبائية في السنوات 2015 إلى 2019 كانت التحفيزات الجبائية ترتفع ارتفاع ملحوظ هذا الإرتفاع يصاحبه ارتفاع عدد المشاريع وبالتالي ارتفاع المبالغ مما يؤدي إلى ارتفاع مناصب الشغل، أما في سنة 2020و بسب انتشار جائحة الكورونا وانغلاق العالم بسبب الجائحة التي أصابت العالم انخفضت التحفيزات الجبائية مما أدى انخفاض في عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل.

الشكل رقم (4): تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لعدد المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)

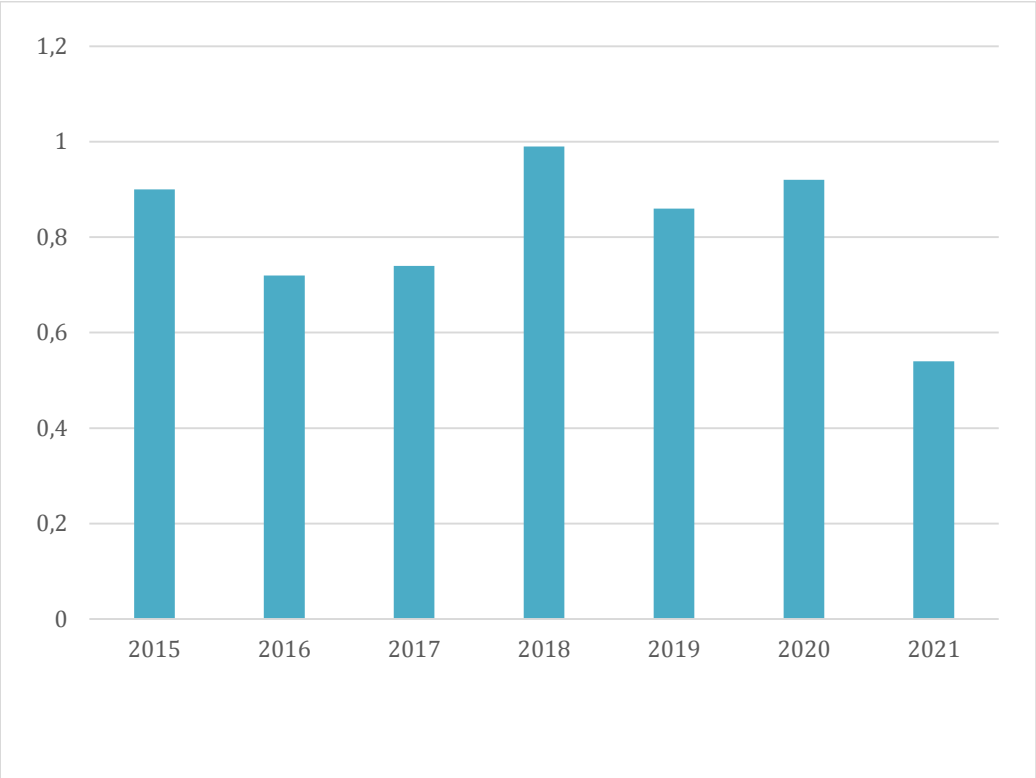

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يظهر الجدول رقم (4) أنه خلال متوسط الفترة (2015-2021) يستفيد كل مشروع استثماري ممول من طرف وكالة (ANSEJ) من 810000 دج سنويا كتحفيز جبائي، كما يوضح لنا الشكل رقم (4) ارتفاع نسبة التحفيزات الجبائية بالنسبة إلى عدد المشاريع الاستثمارية إلى أعلى مستوى لها سنة 2018 اين يستفيد المشروع من 99000، وبعدها يتم تسجيل انخفاض استفادت المشاريع من التحفيزات الجبائية لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة2021 بقيمة 54000 دج.

ثانيا: علاقة التحفيزات الجبائية بقيمة المشاريع الاستثمارية لولاية ميلة

شكل رقم (5): تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)

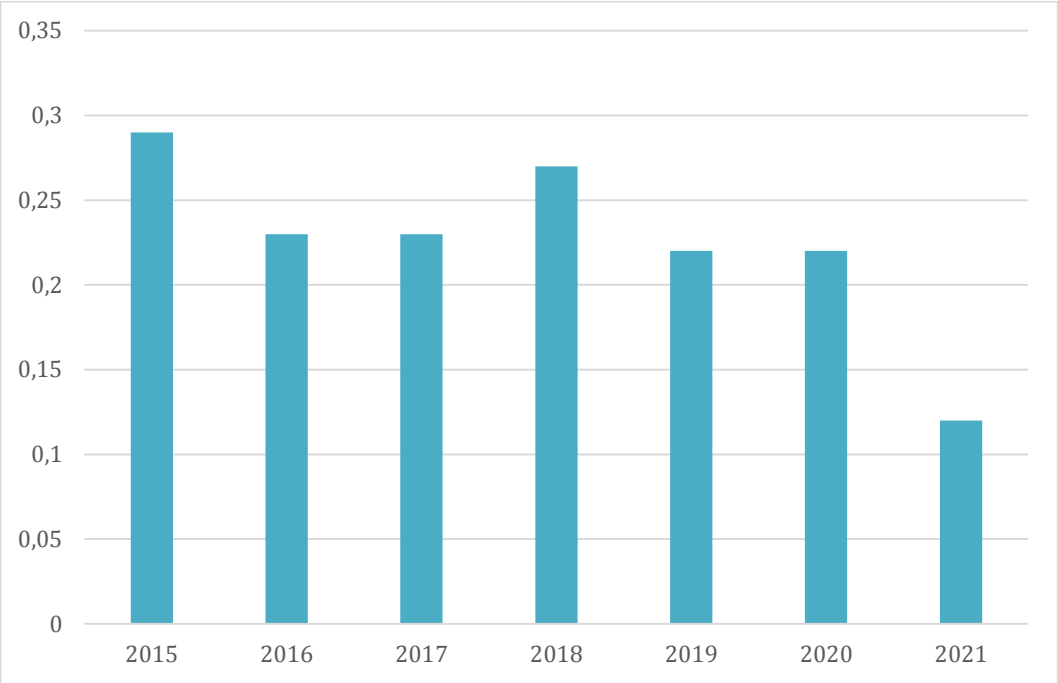

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

يظهر الجدول السابق أن متوسط قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لقيمة المشاريع الاستثمارية بلغ (0.23) مما يعني أنه عند استثمار 1 مليون دج يستفيد المشروع من 230000 دج كتحفيز جبائي في حين سجلت قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لقيمة المشاريع الاستثماري أعلى مستوياتها سنة 2015 كما هو موضح في الشكل أعلاه بمتوسط 0.99، ثم تنخفض تدريجيا لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2021 حيث يستفيد المشروع من متوسط ما قيمته 0.12.

ثالثا: علاقة التحفيزات الجبائية بعدد مناصب الشغل المستحدثة لولاية ميلة

شكل رقم (6): تطور قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار وكالة (ANSEJ) خلال الفترة (2015-2021)

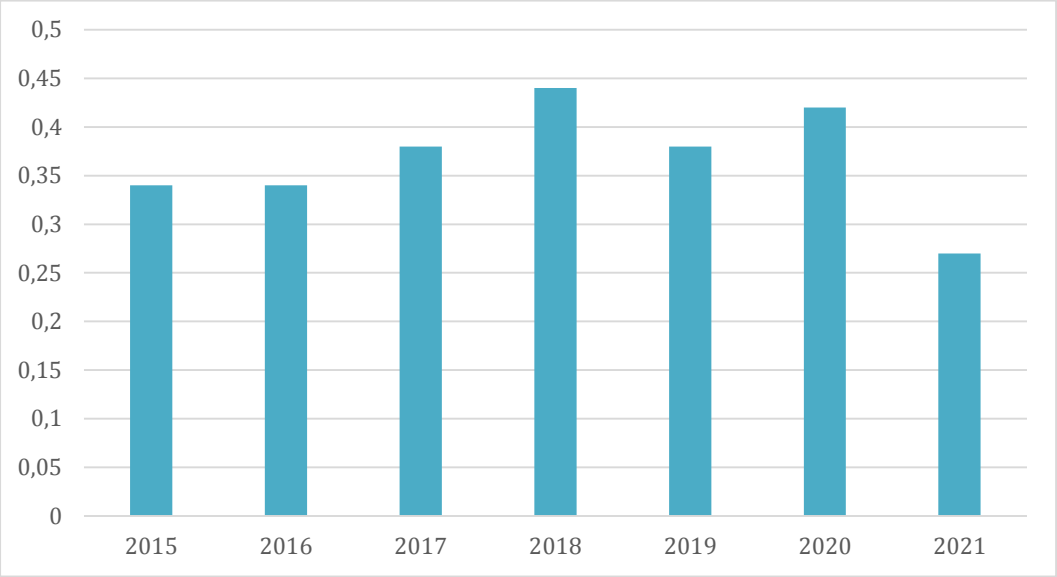

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

يظهر الجدول السابق أن متوسط قيمة التحفيزات الجبائية بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة (ANSEJ) في الفترة (2015-2021) بلغ (0.27) ما يعني أنه عند استحداث منصب شغل من طرف المشروع الاستثماري سيستفيد من 432000 دج كتحفيز جبائي ويعتبر هذا أداة تشجيعية لخلق مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة، وعرفت هذه النسبة أعلى مستوياتها سنة 2018 كما هو موضح في الشكل رقم (6)، ثم تنخفض بعدها مباشرة لتصل سنة 2021 إلى أدنى مستوياتها بمتوسط 0.27.

المطلب الثالث: تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار في إطار الجهازين (CNAC) و (ANGEM) لولاية ميلة

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تقييم علاقة التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر بحجم المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الجهازين (CNAC) و (ANGEM)

أولا: تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)لولاية ميلة

تظهر علاقة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجدول التالي:

جدول رقم (5): علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	التحفيزات الجبائية (مليون دج)	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	ت.ج/ المشاريع	ت.ج/المبالغ	ت.ج/ مناصب الشغل
2015	1236	18490	49534.38	35953	0.06	0.02	0.03
2016	1589	34801	107839.02	59125	0.05	0.01	0.03
2017	6295	21412	76248.78	41786	0.29	0.08	0.15
2018	6483	18823	71369.02	42707	0.34	0.09	0.15
2019	4322	824	3269.01	2036	5.24	1.32	2.12
المتوسط					1.2	0.3	0.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الاحصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يظهر الجدول رقم (5) أنه في متوسط الفترة (2015-2019) يستفيد كل مشروع استثماري من قيمته بمتوسط 1.2 من التحفيزات الجبائية، وكذا يستفيد كل مشروع استثماري ما قيمته متوسط 0.5 من منصب شغل

حيث نلاحظ أن قيمة التحفيزات الجبائية من سنة 2015 إلى 2019 كانت في ارتفاع متباين حيث كانت قيمة التحفيزات ف سنة 2015 تساوي 1236 وكان عدد المشاريع 18490 مشروع ما يصاحبه 49534.38

دج وكانت مناصب الشغل 35953 منصب، حيث نجد التحفيزات الجبائية لسنة 2019 ارتفاع وذلك ب 4322 لكن لاحظنا انخفاض نسبي في عدد المشاريع حيث قدرة عدد المشاريع ب 824 مشروع هذا الانخفاض في عدد المشاريع أدى إلى انخفاض المبالغ ة عدد مناصب الشغل.

ثانيا: تقييم علاقة التحفيزات بالاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)لولاية ميلة

يبين الجدول التالي علاقة التحفيزات الجنائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

جدول رقم (6): علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة من خلال الفترة (2015-2018).ANGEMطرف وكالة

السنوات	التحفيزات الجبائية (مليون دج)	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	ت.ج/ المشاريع	ت.ج/المبالغ	ت.ج/ مناصب الشغل
2015	379	110702	7597	166053	0.003	0.05	0.002
2016	962	117543	11387	176315	0.008	0.08	0.005
2017	907	84101	8779	126152	0.01	0.1	0.007
2018	274	21363	2686	32045	0.01	0.1	0.008
المتوسط					0.007	0.08	0.005

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، 2018

يظهر الجدول رقم (6) انه خلال متوسط الفترة (2015-2018) يستفيد كل مشروع ممول من طرف وكالة (ANGEM) من 7000 دج كتحفيز جبائي، و80000 دج عند استثماره ل 1 مليون دج وعند استحداثه لمنصب شغل واحد يستفيد من 5000 دج كتحفيز جبائي فقط، وهي تحفيزات ضئيلة جدا مقارنة مع وكالة (ANDI) و (ANSEJ).

حيث نلاحظ أن في سنة 2015 كانت التحفيزات الجبائية قليلة حيث قدرة ب 397 مليون دج وكانت عدد المشاريع ضخمة قدرة ب 110702 مما أدى إلى ارتفاع المبالغ المالية ومناصب الشغل، أما بالنسبة لسنتين 2016 و2017 فلاحظنا ارتفاع متباين بالنسبة للتحفيزات الجبائية ما صاحبها ارتفاع في عدد المشاريع

ومناصب الشغل، وفي سنة 2018 لاحظنا أيضا انخفاض نسبي في قيمة التحفيزات الجبائية حيث قدرة ب 274 وما صاحبها من انخفاض في عدد المشاريع ومناصب الشغل.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خطوات وإجراءات الاستفادة من الامتيازات الجبائية والهيئات المانحة لها ودورها في تدعيم المشاريع الاستثمارية سواء كانت محلية أو سياحية ومنحهم تسهيلات مالية غير مباشرة المتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات من أجل رفع المردودية الاقتصادية.

كما تطرقنا إلى تحليل وتقييم أثر هذه التحفيزات على الاستثمار من خلال تقييم علاقة التحفيزات الجبائية بالمشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار أجهزة دعم الاستثمار وتوصلنا إلى أن المشاريع الاستثمارية المنجز في إطار الجهازين (ANDI وANSEJ)هم الأكثر استفادة من التحفيزات الجبائية والأكثر استحداثا لمناصب الشغل مقارنة مع الجهازين (CNAC وANGEM).

الخاتمة

الخاتمة

تعد الامتيازات الجبائية من أهم السبل التي ساهمت في النهوض بالاستثمار وترقيته، فهي تشكل مجموع المزايا التحفيزية التي يمنحها المشرع الجزائري لدعم الاستثمار، عن طريق مختلف المساعدات لتخفيف العبء الضريبي على المكلفين بها بمختلف أشكاله من تأجيل وإعفاء وإلغاء وإجراءات أخرى، بما يحفز الاستثمار المحلي والسياحي الذي أصبح من أهم التوجيهات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، بما يحققه من عوائد مالية تساهم في خلق فرص عمل جديدة وبديل للاستثمار الأجنبي الذي شق طريقه نحو التطور وأصبح أحد الركائز المهمة للاقتصاد في مختلف دول العالم.

حيث تعتبر الامتيازات الجبائية دعامة مالية غير مباشرة تساهم في إحداث آثار مرغوبة وهامة في إطار التنويع الإنتاجي للوطن، إلا أن الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال يواجه عدة صعوبات ودون المستوى المطلوب، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري ونقص مصادر التمويل.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى بعنوان "الامتيازات الجبائية تساهم في زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة" كانت صحيحة وهذا راجع إلى توفير بيئة ملائمة شرط ضروري للقيام بعملية الاستثمار وذلك سيزيد من رغبة المستثمر في اتخاذ قراره نحو استثمار جديد وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة؛
- النسبة للفرضية الثانية بعنوان "الاستثمار السياحي أحج القطاعات الهامة لتمويل الخزينة العمومية " كانت صحيحة وهذا راجع إلى تعتبر الاستثمارات السياحية أحد القطاعات الخاصة والهامة في القطاع الاقتصادي وتأثيره في الخزينة العمومية من خلال جلب العملة الصعبة، وزيادة في النمو الاقتصادي؛
- بالنسبة للفرضية الأخيرة بعنوان "تقدم الجزائر من خلال وكالاتها **ANSJ**،**CNAC**، **ANDI** مجموعة من الحوافز والامتيازات الجبائية للمستثمرين هادفة بذلك إلى ترقية الاستثمار" كانت صحيحة تسعى الدولة جاهدة إلى مد يد العون إلى المستثمرين عن طريق التشريعات الضريبية المتاحة وتعتبر كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لتأمين على البطالة من أهم مظاهر سعي الدولة لجلب الاستثمارات وتحفيزها.

النتائج:

- يسعى كل مستثمر إلى الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات التي تقدمها الدولة من أجل القدرة على تمويل استثماره وخفض تكلفته؛
- تؤدي الامتيازات الجبائية إلى استحداث طاقات إنتاجية جديدة في السوق الاقتصادي بدليل زيادة مناصب الشغل وعدد المشاريع الاستثمارية؛
- تؤثر الضريبة على مختلف أنشطة المؤسسة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر؛
- التحكم في التكلفة الجبائية وتخفيضها يؤدي الى ترشيد الاختيارات لدى المؤسسة من أجل بناء هيكل تمويلي أمثل لها؛
- الاستثمار السياحي إحدى الآليات الهامة والفعالة في تطوير السياحة والصناعة السياحية؛
- يعتبر الاستثمار السياحي من أهم القطاعات التي تؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.
- الوكالات المانحة للامتيازات أكبر داعم للاستثمارات عامة والاستثمارات السياحية خاصة.

التوصيات:

- على الدولة أثناء وضع سياستها الجبائية الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تحد من فعاليتها؛
- على الشباب المستثمر اتخاذ قرار استثماري ملائم قبل طلب الاستفادة من المزايا الممنوحة؛
- يجب على الدولة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي بما يحققه من فوائد على الخزينة العمومية، وعلى التنمية الاقتصادية من خلال جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل المباشرة؛
- على الدولة أن تعمل على توسيع في نشاطاتها الاستثمارية بما يتماشى مع متطلبات الأنشطة السياحية لتحقيق أكثر تنافسية مع الدول السياحية الأخرى لضمان البقاء والاستمرار في النمو وتلبية حاجات ورغبات مجتمعاتها؛
- تفعيل دور الوكالات الفاعلة في هذا الجانب من خلال إعلام الشباب بكل جديد حول الوكالة وما تقدمه من امتيازات؛
- على المؤسسة الاقتصادية السياحية المتابعة المستمرة والدورية فيما يخص كل التشريعات الضريبية وتحليلها من أجل الاستفادة قدر المستطاع من المزايا الممنوحة.
- زيادة الامتيازات الجبائية في القطاع السياحي ينتج عنه زيادة في الاستثمارات السياحية؛

- في الدراسة التي اجريناها على الوكالات ومديرية الضرائب تساعد هذه الوكالات في ترقية الاستثمار من خلال تحفيز الشباب المستثمر على توظيف لرؤوس الأموال من خلال الامتيازات الجبائية والدعم المالي الدي تقدمه هده الوكالات للمستثمرين.

افاق الدراسة:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ظهرت مواضيع جديدة نعتقد أنها مناسبة للبحث والنقاش في دراسات مستقبلية تتمثل في:

- دراسة مقارنة بين نظم الامتيازات الجبائية الممنوحة في الوطن العربي؛
- دراسة مقارنة بين الوكالات الوطنية الداعمة للاستثمار؛
- دور الامتيازات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي؛
- مدى مساهمة الوكالات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1/ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

2/ خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، الطبيعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.

3/ محمد عياش محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،2003.

4/ محمد طاقة، اقتصاديات المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن 2010.

5/ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة السادسة، القاهرة، 2013.

6/ منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان الأردن، 2013، ص16.

المجلات

7/ عبد القادر بابا، أجري خيرة، دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة مستغانمي.

8/ عيسى سماعين، كريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لافالي الشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، سنة 2019.

9/ زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي الجزائري، المجلة العلمية للجامعة الجزائر 03، المجلد 03، العدد11، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2018.

10/ كريم حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في تدعيم نمو القطاع الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 194، العدد 12، العراق 2014.

11/ الجيلالي بلواضح ، الامتيازات الجبائية كألية لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر.

12/ الطاهر شليحي، محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، المجلد02، العدد 19، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

13/ مصطفى عثماني، الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، العدد:17-المجلد 02-2017.

14/ إبراهيم الخليل بلعباس، مراد فرنانة، آفاق النشاط السياحي والمنظمات الفندقية في الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة، العدد الرابع.

15/ إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد01، ديسمبر2016.

16/ وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر الامن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1، العدد الثالث عشر (10) جويلية 2018.

17/ امال قويدر، تطور الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية المدبر، جامعة الجزائر3، العدد5، ديسمبر 2017.

18/ صالح السعيد، هالة عبدلي، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة خنشلة، العدد الرابع-سبتمبر 2018.

19/ نصيرة لعويطي، العربي غويني، آليات تمكين الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد09، العدد01، 2020.

20/ رشيد سعيداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-، المجلد3، العدد02، السنة2017.

أطروحات الدكتوراه ومذكرات ماجستير

21/ يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر.

22/ إسحاق خديجة، دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد،2011-2012.

23/ نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، رسالة الماجيستير، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، **2009/2008.**

24/ سميرة عميش، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2015/2014.

25/ عمار مراتي، واقع جودة الخدمات السياحية في المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة تسويق، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2019/2018.

26/ سميرة عميش، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2015/2014.

27/ عزيزي أسماء، دور الامتيازات الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة مقدمة ل نيل شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2011-2014.

28/ محمد يونسي، سبل دعم القطاع من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

القوانين

29/ المادة23، 21، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، سنة2017.

30/ المادة 138، البند3، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب والرسوم الغير مباشرة،2021.

31/ المادة 138، البند4، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب والرسوم الغير مباشرة، 2021.

32/ المادة 13، قانون الضرائب والرسوم غير مباشرة، 2021.

المواقع الإلكترونية

33/ الموقع الإلكتروني:www.mfdgi.gov.dz

34/ الموقع الإلكتروني:www.ansaj.org.dz

35/ الموقع الإلكتروني:www.andi.dz

36/ الموقع الإلكتروني: www.mta.com.dz

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم01:

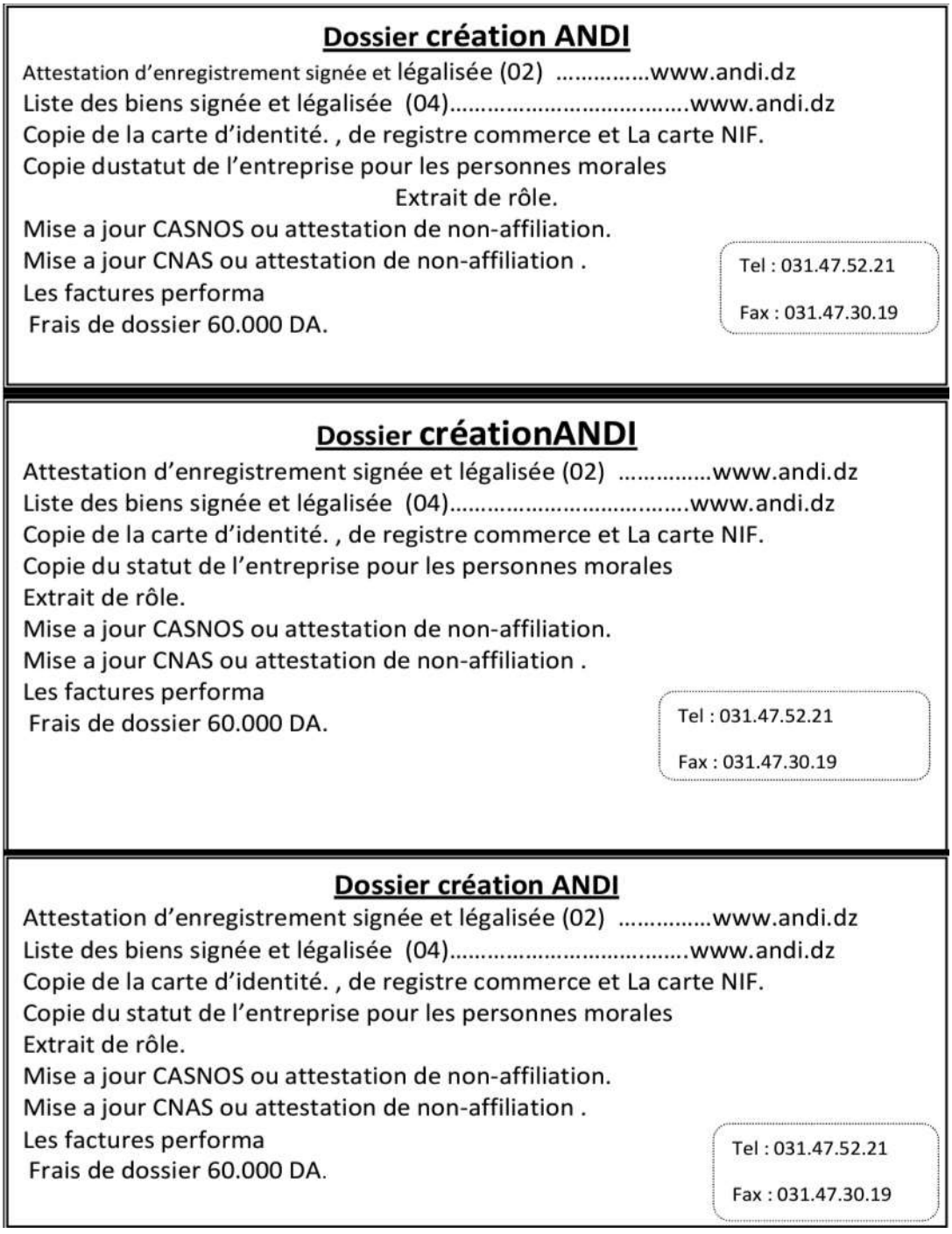

Dossier création ANDI

Attestation d'enregistrement signée et légalisée (02) .....www.andi.dz
Liste des biens signée et légalisée (04).....www.andi.dz
Copie de la carte d'identité. , de registre commerce et La carte NIF.
Copie dustatut de l'entreprise pour les personnes morales
Extrait de rôle.
Mise a jour CASNOS ou attestation de non-affiliation.
Mise a jour CNAS ou attestation de non-affiliation .
Les factures performa
Frais de dossier 60.000 DA.

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier créationANDI

Attestation d'enregistrement signée et légalisée (02) .....www.andi.dz
Liste des biens signée et légalisée (04).....www.andi.dz
Copie de la carte d'identité. , de registre commerce et La carte NIF.
Copie du statut de l'entreprise pour les personnes morales
Extrait de rôle.
Mise a jour CASNOS ou attestation de non-affiliation.
Mise a jour CNAS ou attestation de non-affiliation .
Les factures performa
Frais de dossier 60.000 DA.

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier création ANDI

Attestation d'enregistrement signée et légalisée (02) .....www.andi.dz
Liste des biens signée et légalisée (04).....www.andi.dz
Copie de la carte d'identité. , de registre commerce et La carte NIF.
Copie du statut de l'entreprise pour les personnes morales
Extrait de rôle.
Mise a jour CASNOS ou attestation de non-affiliation.
Mise a jour CNAS ou attestation de non-affiliation .
Les factures performa
Frais de dossier 60.000 DA.

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

الملحق رقم02:

Dossier Extension ANDI

* Attestation d'enregistrement signée et légalisée (02) .....www.andi.dz
* Liste des bienssignée et légalisée (04).....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Copie du dernier bilan
* Mise à jour CNAS
* Mise à jour CASNOS
* Extrait de rôle
* Pour les personnes morales :
  *Copie Statut de l'entreprise
  *Attestation de dépôt des comptes sociaux
*Facture Proforma
* Frais de dossier 60.000 DA

Dossier Extension ANDI

* Attestation d'enregistrement signée et légalisée (02) .....www.andi.dz
* Liste des bienssignée et légalisée (04).....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Copie du dernier bilan
* Mise à jour CNAS
* Mise à jour CASNOS
* Extrait de rôle
* Pour les personnes morales :
  *Copie Statut de l'entreprise
  *Attestation de dépôt des comptes sociaux
*Facture Proforma
* Frais de dossier 60.000 DA

الملحق رقم03:

Dossier a fournir pour l'établissement du PV de constat d'entrée en exploitation

* une demande d'établissement de PV de constat signée et légalisée ()
* Une copie de la Liste des bienset des services bénéficiant des avantages fiscaux.
* un état d'acquisition de biens et services mentionnant les dates et numéros de factures et / ou D10 et les références des autorisations d'acquisition en franchise de TVA délivrées.
* factures définitives.
* l'état annuel d'avancement du projet .
* Attestation d'affiliation CNAS.
* mise à jour CNAS.
* Copies des cartes grises du matériels roulants (cas de ETP...carrières...etc)
* accord des services techniques pour les activités réglementés.

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

Dossier a fournir pour l'établissement du PV de constat d'entrée en exploitation

* une demande d'établissement de PV de constat signée et légalisée (http://hopigrarn.com/1PUl)
* Une copie de la Liste des biens et des services bénéficiant des avantages fiscaux.
* un état d'acquisition de biens et services mentionnant les dates et numéros de factures et / ou D10 et les références des autorisations d'acquisition en franchise de TVA délivrées.
* factures définitives.
* l'état annuel d'avancement du projet .
* Attestation d'affiliation CNAS.
* mise à jour CNAS.
* Copies des cartes grises du matériels roulants (cas de ETP...carrières...etc)
* accord des services techniques pour les activités réglementés.

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

الملحق رقم04:

Dossier de déchéance des droits d'avantages (ANNULATION)

* une demande d'annulation signée par l'investisseur.
* déclaration sur l'honneur signée et légalisé .
* copie de la carte d'identité + registre commerce + carte fiscale
* les originaux de l'attestation d'enregistrement et liste des biens .
* les originaux des f20
* Attestation d'affiliation CNAS.
* mise à jour CNAS.
* Copies des cartes grises du matériels roulants (cas de ETP...carrières...etc)
* accord des services techniques pour les activités réglementés.

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

Dossier a fournir pour l'établissement du PV de constat d'entrée en exploitation

* une demande d'établissement de PV de constat signée et légalisée
* Une copie de la Liste des biens et des services bénéficiant des avantages fiscaux.
* un état d'acquisition de biens et services mentionnant les dates et numéros de factures et / ou D10 et les références des autorisations d'acquisition en franchise de TVA délivrées.
* factures définitives.
* l'état annuel d'avancement du projet .
* Attestation d'affiliation CNAS.
* mise à jour CNAS.
* Copies des cartes grises du matériels roulants (cas de ETP...carrières...etc)
* accord des services techniques pour les activités réglementés.

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

الملحق رقم05:

Dossier de modification de liste des biens et services

* Demande de modification de liste 02 copies signée et légalisée .....www.andi.dz
* Liste corrective 04 copies signée et légalisée ..... www.andi.dz
* 02 Copie de la carte d'identité, 02 copies de registre commerce et 02 copies carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* copie de l'attestation d'enregistrement et liste de biens initiale
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier de modification de liste des biens et services

* Demande de modification de liste 02 copies signée et légalisée .....www.andi.dz
* Liste corrective 04 copies signée et légalisée ..... www.andi.dz
* 02 Copie de la carte d'identité, 02 copies de registre commerce et 02 copies carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* copie de l'attestation d'enregistrement et liste de biens initiale
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier de modification de liste des biens et services

* Demande de modification de liste 02 copies signée et légalisée .....www.andi.dz
* Liste corrective 04 copies signée et légalisée ..... www.andi.dz
* 02 Copie de la carte d'identité, 02 copies de registre commerce et 02 copies carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* copie de l'attestation d'enregistrement et liste de biens initiale
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21

الملحق رقم06:

Dossier modification de l'attestation d'enregistrement

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrementsigné et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Frais de dossier 40.000 DA

Dossier modification de l'attestation d'enregistrement

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrement signé et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

Dossier modification de l'attestation d'enregistrement

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrement signé et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21

Fax : 031.47.30.19

الملحق رقم07:

Dossier prorogation de délai

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrementsigné et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Justificatif des biens équipements acquis par la présentation de:
  - soit une copie de la ou des listes de biens et services bénéficiant des avantages fiscaux lorsqu'elles sont fournies comme justificatif des imputations opérées par les services fiscaux et douaniers,
  - soit copies des factures et/ou D10 définitifs accompagnées ou non des attestations de franchise de TVA,
  - soit un état des acquisitions de biens et services visé par le commissaire aux comptes.
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier prorogation de délai

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrement signé et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Justificatif des biens équipements acquis par la présentation de:
  - soit une copie de la ou des listes de biens et services bénéficiant des avantages fiscaux lorsqu'elles sont fournies comme justificatif des imputations opérées par les services fiscaux et douaniers,
  - soit copies des factures et/ou D10 définitifs accompagnées ou non des attestations de franchise de TVA,
  - soit un état des acquisitions de biens et services visé par le commissaire aux comptes.
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19

Dossier prorogation de délai

* Formulaire de modification de l'attestation d'enregistrement signé et légalisé .....www.andi.dz
* Copie de la carte d'identité, registre commerce et carte fiscale NIF
* Etat d'avancement du projet visé par les services des impôts.
* Justificatif des biens équipements acquis par la présentation de:
  - soit une copie de la ou des listes de biens et services bénéficiant des avantages fiscaux lorsqu'elles sont fournies comme justificatif des imputations opérées par les services fiscaux et douaniers,
  - soit copies des factures et/ou D10 définitifs accompagnées ou non des attestations de franchise de TVA,
  - soit un état des acquisitions de biens et services visé par le commissaire aux comptes.
* Frais de dossier 40.000 DA

Tel : 031.47.52.21
Fax : 031.47.30.19